

العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة: الدور المنظم لجودة المراجعة الخارجية "دراسة اختبارية على الشركاء ...
د/ ضياء محمد صلاح الدين متولي

العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة: الدور المنظم لجودة المراجعة الخارجية "دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"

د/ ضياء محمد صلاح الدين متولي

مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة- جامعة الزقازيق

المستخلص :

استهدفت الدراسة استكشاف العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة، وما إذا كانت العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة تتأثر بجودة المراجعة الخارجية. لذلك هدفت الدراسة الحالية إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما هي العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة؟، وهل يوجد أثر لجودة المراجعة الخارجية على العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة في الشركات غير المالية المساهمة المصرية؟ ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على نصيب السهم من التوزيعات كمقاييس لتوزيعات الأرباح، وعلى مؤشر $Tobin's Q$ كمقاييس لقيمة الشركة. وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام بيانات عينة مكونة من ٩٥ شركة غير مالية مساهمة مقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من (٢٠١٦ - ٢٠٢٠).

وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد أشارت النتائج إلى: عدم معنوية العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة معبراً عنها بمؤشر توبين كيو، وجود علاقة موجبة معنوية للمتغير التقاعلي "جودة المراجعة الخارجية*توزيعات الأرباح" وقيمة الشركة. وقد تم تغيير التعريف الإجرائي للمتغير التابع واعادة اختبار فرضيات الدراسة مرة أخرى كتحليل لحساسية النتائج التي سبق الحصول عليها من التحليل الأساسي، وجاءت نتائج تحليل الحساسية متفقة مع نتائج التحليل الأساسي، مما يعني استقرار النتائج التي تم الحصول عليها.

تساهم هذه الدراسة في الأدبيات السابقة المتعلقة بتوزيعات الأرباح وقيمة الشركة من خلال كونها تقدم دليلاً عملياً حول التأثير المنظم لجودة المراجعة، وخاصة في سياق الأسواق الناشئة.

الكلمات الدالة: توزيعات الأرباح، قيمة الشركة، توبين كيو، جودة المراجعة.

The Relationship between Dividend Payout and Firm Value: The Moderating Role of External Audit Quality

"An Empirical Study on the Egyptian Listed Companies"

Abstract :

This study aimed to explore the relationship between dividend payouts and firm value and whether this relationship is affected by external audit quality. Therefore, the study seeks to answer the following questions: What is the relationship between dividend payouts and firm value? Does external audit quality moderate the relationship between dividend payouts and firm value in Egyptian non-financial listed companies? To test the study's hypotheses, dividends per share were used as a measure of dividend payouts, and Tobin's Q ratio was used as a measure of firm value. The hypotheses were tested using data from a sample of 95 non-financial joint-stock companies listed on the Egyptian Stock Exchange from 2016 to 2020.

Using multiple regression analysis, the results indicated that there is no significant relationship between dividend payouts and firm value, as measured by Tobin's Q. However, a significant positive relationship was found between the

interaction term (external audit quality \times dividend payouts) and firm value. To ensure the robustness of these findings, the operational definition of the dependent variable was modified, and the study's hypotheses were retested as part of a sensitivity analysis. The results of this analysis were consistent with the main findings, confirming the stability of the results obtained.

This study contributes to the existing literature on dividend policy and firm value by providing empirical evidence on the moderating role of external audit quality, particularly in the context of emerging markets.

Keywords: Dividends, Company value, Tobin's Q, Audit quality

١. مقدمة ومشكلة الدراسة:

تعتبر قيمة الشركة أمرًا بالغ الأهمية لأن زيادة ثروة المساهمين تتبع زيادة قيمة الشركة. وكلما ارتفع سعر السهم، زادت قيمة الشركة. ولزيادة ثروة المساهمين، يفوض المستثمرون الإدارة إلى وكلاء متخصصين. تسعى الشركات إلى زيادة قيمة الشركة من أجل الاستمرار في مزاولة نشاطها، حيث يسعى مجلس الإدارة الذي يتمتع بثقة المالك إلى تحقيق هذا الهدف. وتعد الإدارة الفعالة لأصول الشركة، بما في ذلك صياغة القرارات الاستراتيجية، أمرًا ضروريًا لتوليد القيمة المضافة من قبل الإدارة. علاوة على ذلك، تتميز الصناعة حاليًا بمنافسة عالية بين الشركات. نظرًا لأن كل عمل مدفوع بالمنافسة لأداء أفضل. وتعد قيمة الشركة انعكاس مباشر لنجاح الشركة وقد تؤثر على كيفية رؤية المستثمرين للشركة (Fali et al., 2021).

تسعي الشركات في بيئه الأعمال إلى تعظيم قيمتها السوقية، مما يؤدي إلى تعظيم ثروة المستثمرين من حملة الأسهم، مما يؤثر على ثقة المستثمرين في أداء الشركة الحالي والمستقبل (Ardillah, 2018). ومن ثم فلا بد من دراسة ومعرفة

أهم العوامل التي قد تؤثر على قيمة الشركة، ومن أهم العوامل التي قد تؤثر على قيمة الشركة توزيعات الأرباح، وأن توزيعات الأرباح أحد العوامل الهامة في تقييم المستثمرين للشركة وللإدارة واتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فضلاً عن وجود علاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة في ضوء ما أشارت إليه دراسات (Lumapow & Tumiwa, 2017; Budagaga, 2017; Kusumawati et al., 2021; Dang, et al., 2021).

ويعد قرار توزيع الأرباح من أهم القرارات التي تتخذها الإدارة نظراً لعلاقتها المباشرة بالمساهمين وإنعكاسها على القيمة السوقية للشركة، حيث تؤثر توزيعات الأرباح مباشرة على استثمارات الشركة بسبب تأثيرها على مقدار الأرباح المحتجزة التي يتم استخدامها لتمويل فرص النمو المتاحة للشركة. وينظر المستثمرون للتوزيعات على أنها مصدر دخل يتم الاعتماد عليه لسد احتياجاتهم، ومؤشر لمعرفة توقعات الإدارة بمستقبل الشركة وأرباحها، ومؤشر لمدى كفاءة الإدارة ، حيث لا يتوفّر الوقت والفرص الكافية التي تمكن المساهمين من متابعة نشاط الشركة، وبالتالي يمكن القول أن نسبة توزيعات الأرباح تعتبر مؤشر على نجاح الشركة وارتفاع قيمتها (زلوم، ٢٠١٥).

كما يعد قرار توزيعات الأرباح أحد العوامل الهامة التي يعتمد عليها المديرون للحد من تضارب المصالح داخل الشركة حيث أنها تساعد في التخفيف من حدة صراعات الوكالة لسبعين (Al-Najjar and Hussainey, 2009)، أولئماً: أن توزيعات الأرباح تجعل الشركات تحت الرقابة المستمرة من قبل أسواق رأس المال وتزيد من احتمالية إصدار أسهم جديدة. وثانياً، أن توزيعات الأرباح تقلل من التدفق النقدي الحر الذي قد يستغله المديرون لإنفاقه على المشروعات والحصول على فوائد على حساب المساهمين. وقد أشارت دراسات سابقة إلى وجود أثر موجب لتوزيعات الأرباح على قيمة الشركة (على سبيل المثال: Budagaga, 2017; Launtu, 2021; Lumapow & Tumiwa, 2021) ، في حين أشارت دراستي (Dang, et al., 2021; Egbeonu, 2016) إلى وجود أثر سالب لتوزيعات الأرباح على قيمة الشركة.

يستخلص الباحث من العرض السابق أن هناك تضارب يحيط بنتائج العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة ودرجة قوتها، وأن هذا التضارب يدعمه من الجانب النظري عديد من المبررات المنطقية التي تساند كلا الاتجاهين الموجب والسلبي للعلاقة، كما يدعمه على المستوى الاختباري تباين نتائج دراسات سابقة أجريت في بيئات مختلفة وأزمنة مختلفة، مما يثير تساؤل بحثي حول: هل هناك دور لمتغيرات منظمة يمكنها تفسير التضارب المحيب بنتائج واتجاه ودرجة قوة العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة؟ لذا سوف يركز البحث على متغير منظم، يتمثل في **جودة المراجعة الخارجية**، فمن ناحية توجد أدلة وإشارات متفرقة على تواجد تأثير لهذا المتغير على قيمة الشركة من واقع دراسات سابقة، ومن ناحية أخرى فمن المنتظر أن يوفر المتغير رؤى واضحة مدعومة بقياس إجرائي مقبول عن أثر جودة المراجعة الخارجية على ترجيح أي من وجهتي النظر المتعارضتين حول العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة.

وتقوم جودة المراجعة الخارجية بدور فعال في مساعدة جميع الأطراف الخارجية ذات العلاقة بشركات الأعمال، حيث تعتمد تلك الفئات على القوائم والتقارير المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية، لاتخاذ العديد من القرارات من خلال التأكد من مدى سلامة وأمان المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، ويتحقق ذلك من خلال قيام المراجعين بالالتزام بتطبيق المعايير والمبادئ المهنية للمراجعة والموضوعية والاستقلالية عند إعداد تقارير المراجعة (الخير، ٢٠١٧). ومن هنا تثار الأسئلة البحثية التالية:

- ١) هل هناك علاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة؟
- ٢) هل هناك أثر لجودة المراجعة الخارجية على علاقة توزيعات الأرباح بقيمة الشركة؟

العلاقة بين توزيعاته الأرباح وقيمة الشركة: الدور المنظم لجودة المراجعة الخارجية "دراسة انتبارية على الشركاء ...

د/ خياء محمد سلام الدين متولي

٢. هدف الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة، يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة واختبار العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة، والدور المنظم لجودة المراجعة الخارجية على تلك العلاقة.

٣. أهمية الدراسة:

ترجم أهمية الدراسة إلى عدة اعتبارات من أهمها ما يلي:

- ندرة الدراسات السابقة في البيئة العربية ومن بينها جمهورية مصر العربية والتي تناولت علاقة توزيعات الأرباح وقيمة الشركة، وأثر جودة المراجعة الخارجية كمتغير معدل لتلك العلاقة. ويأمل الباحث أن يقدم البحث الحالي مساهمة للأدبيات السابقة من خلال دراسة أثر حجم مكتب المراجعة على توزيعات الأرباح على قيمة الشركة.

- للنتائج المتوقعة هامة للأطراف التالية: المستثمرون: أن توزيعات الأرباح يمكن أن تكون أحد العوامل التي تؤخذ في الإعتبار عند تقدير القيمة العادلة للسهم، والتي تمثل مؤشر لقرار الاستثمار في الورقة المالية من جانب المستثمرين الحاليين لاتخاذ قرار (شراء/احتفاظ/بيع) السهم. والمستثمرين المرتقبين لاتخاذ قرار (شراء/ عدم شراء) السهم. المراجع الخارجى: ينبغي على المراجع لهم طبيعة عمل المنشأة ونظمها الداخلى، ومن ثم فإن الإلمام بنتائج هذه الدراسة يعطيه صورة عن العوامل التي قد تؤثر على قيمة الشركة. الباحثون: من المتوقع أن تفتح نتائج هذه الدراسة المجال أمام الباحثين لدراسة وتحليل أسباب النتائج ومحاولة تفسيرها من خلال دراسات أخرى باستخدام منهجيات ومقاييس مختلفة لمتغيرات الدراسة أو بإضافة متغيرات أخرى.

٤. حدود الدراسة

سوف يواجه البحث الحالى القيود أو الحدود التالية:

يقصر تطبيق البحث الحالى على الشركات المساهمة المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية وتتنمى إلى قطاعات غير مالية، حيث سيتم استبعاد الشركات التي تتنمى إلى قطاعي البنوك والخدمات المالية بخلاف البنوك من عينة البحث الحالى، نظراً لاختلاف طبيعة عملها وسياساتها التمويلية عن مثيلاتها فى الشركات غير المالية، فضلاً عن طبيعة تقاريرها المالية والتى تجعل من تقدير قيم بعض المتغيرات الخاصة بالبحث الحالى أمراً صعباً. يركز البحث الحالى على دراسة واختبار العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة، والدور المعدل لجودة المراجعة الخارجية على هذه العلاقة.

٥. خطة الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة الحالية، وتحقيقاً لأهدافها، تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

- القسم الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة.
- القسم الثاني: تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فرضيات البحث.
- القسم الثالث: تصميم البحث.
- القسم الرابع: تحليل النتائج.
- القسم الخامس: خلاصة البحث والدراسات المستقبلية.

بعد أن تناول الباحث مقدمة ومشكلة الدراسة، هدف الدراسة، أهمية الدراسة، خطة الدراسة، سينتناول الباحث في القسم التالي عرض التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة كلاً على حدة وتوضيح العلاقة بينهم .

القسم الأول

التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة

يهدف هذا القسم إلى عرض خلية نظرية حول متغيرات الدراسة، وسيتناول الباحث هذا القسم على النحو التالي:

١.١. توزيعات الأرباح: خلفية نظرية

يمكن القول أن سياسة توزيع الأرباح تشير إلى تحديد وإقرار الخطط التي سوف تتبعها الشركة بشأن المفاضلة بين البديل المتاحة أمام الإدارة بخصوص توزيع الأرباح على المالك، أو احتجاز تلك الأرباح بغرض إعادة استثمارها داخل الشركة، كما تشكل توزيعات الأرباح في الشركات المساهمة، أحد أهم الأهداف الرئيسية للاستثمار في أسهم الشركة، كما ينظر المساهمون إلى حجم تلك التوزيعات وانتظامها باعتبارها مصدراً للمعلومات عن مدى نجاح الإدارة في تسيير أعمال الشركة، فهم ينظرون إلى سياسة الشركة بخصوص توزيع الأرباح على أنها المؤشر المناسب للتعرف على مدى نجاح الشركة في إدارة أنشطتها المختلفة، وبالتالي مدى النجاح في تعظيم ثروة المساهمين (المالك).

لذا فإن إقرار سياسة محددة لتوزيع الأرباح يعد من أهم القرارات التي تواجه الإدارة نظراً لاختلاف أهداف كل من الشركة والمستثمرين. حيث يوضح هذا القرار سياسة الشركة المتبعة، وخططها الاستثمارية، وبالتالي يعتبر قرار توزيع الأرباح مؤشر للمستثمرين حول الوضع المالي للشركة. وبالتالي تختلف توزيعات الأرباح عن سياسة توزيع الأرباح فإذا كان المقصود من التوزيعات تلك المبالغ التي يحصل عليها المساهمون من الأرباح المتحققة خلال فترات مختلفة، فإن سياسة توزيع الأرباح هي تلك الإجراءات التي يتخذها المدراء بشأن توزيع جزء من الأرباح (قرابيل، ٢٠١٨).

وقد عرف توزيعات الأرباح كلاً من Kouki et al., 2012؛ Al-Shubiri et al., 2012 (and Guizani, 2009) بأنها عوائد للمساهمين نتيجة استثماراتهم وتحملهم للمخاطر. بينما عرف Roy (2015) توزيعات الأرباح على أنها توزيع لأرباح الشركة على شكل أصول حقيقة سواء كانت هذه الأرباح خاصة بفترات سابقة أو بالفترة الحالية لمساهمين الشركة على حسب ملكيتهم للأسماء. كما عرفت دراسة (بريك، ٢٠٢٠) توزيعات الأرباح بأنها عبارة عن توزيع جزء من الأرباح الحالية أو الأرباح المحققة مسبقاً على المساهمين.

من العرض السابق يستخلص الباحث اتفاق التعريفات السابقة حول توزيعات الأرباح بأنها تمثل العوائد الجارية للاستثمار في أسهم الشركة، تختلف نسبة التوزيعات من مساهم لأخر وفقاً لحصته من أسهم الشركة.

تأخذ توزيعات الأرباح أشكال مختلفة، حيث تقوم إدارة الشركة باختيار شكل التوزيعات وفقاً لظروفها والأهداف التي ترغب في تحقيقها، وتقسم الأرباح الموزعة على المساهمين إلى ثلاثة أشكال هي: **توزيعات نقدية**، يعتبر هذا الشكل هو الأكثر شيوعاً وتفضيلاً لدى المساهمين، ويتم التوزيع سنوياً أو كل نصف سنة أو ربع سنة أو بشكل غير منتظم حسب الأرباح المتتحققة وحجم السيولة المتوفرة عند التوزيع. **توزيعات عينية**: في حالة عدم توافر سيولة نقدية بالشركة تتجه الإدارة إلى توزيع الأرباح على شكل أصول عينية كالبضائع أو العقارات أو الاستثمارات أو أي أصل آخر وفقاً لما يتم الاتفاق عليه من قبل مجلس الإدارة. **توزيعات للأسهم المجانية**: أن تقوم الشركة بتوزيع أسهم على المساهمين بدلاً من النقود كلاً حسب نسبة ملكيته من أسهم الشركة (حسين، ٢٠٠٨).

و**حول محددات توزيعات الأرباح**، هناك الكثير من المحددات (العوامل) التي قد تؤثر على قرار الشركة بشأن توزيعها للأرباح أو احتجازها للأرباح، والتي يتمأخذها في الاعتبار عند وضع الشركة سياسة التوزيع أو اختيار قرار التوزيع المناسب، وسوف يتم شرح هذه المحددات علي النحو الآتي (حسين، ٢٠٠٨؛ مصطفى، ٢٠١٧):

- **رغبات المساهمين**: أدت مشكلة تضارب المصالح بين المديرين والمساهمين إلى صعوبة اختيار سياسة التوزيع التي ترضي الطرفين، حيث يفضل صغار المستثمرين قيام الشركة بتوزيع الأرباح لاعتبارها مصدر دخل هام لهم، في حين يفضل كبار المستثمرين احتجاز الأرباح بعرض تقليل العبء الضريبي. فعادةً تكون الضريبة على الأرباح الموزعة أكثر من الضريبة على الأرباح الرأسمالية، وبالتالي فالمساهم الذي ينتمي لفئة ضريبية مرتفعة يفضل احتجاز الأرباح مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للسهم وبالتالي يؤدي إلى تحقيق أرباح رأسمالية،

في حين أن المساهم الذي ينتمي لفئة ضريبية منخفضة أو ينتمي لفئة المعفاه من الضريبة فيفضل توزيع الأرباح.

- **الرغبة في السيطرة:** تعتمد بعض الشركات التي ترغب في التوسيع على أرباحها المحتجزة كمصدر تمويل لها بدلاً من طرح أسهم جديدة، لأن طرح أسهم جديدة سوف يزيد من المستثمرين داخل الشركة ، وبالتالي سيضعف من سيطرة إدارة الشركة، فتقوم الشركات بتوزيع نسبة ضئيلة من أرباحها وتحجز النسبة الأكبر.
- **الحاجة إلى تسديد الديون:** فالشركات التي تعتمد على مصادر تمويل خارجية لتمويل استثماراتها تقوم باحتجاز جزء كبير من أرباحها لتسديد ما عليها من قروض وفوائد لمصادر التمويل الخارجية وبالتالي تحمي المُقرضين.
- **وضع السيولة:** حيث يعتمد قرار توزيع الأرباح بشكل كبير على مدى توافر السيولة، فمن الممكن أن تحقق الشركة أرباحاً عالية ولكن لا يمكنها توزيع أرباح نقدية لعدم توافر السيولة الكافية.
- **الحاجة إلى التوسيع والاستثمار:** حيث تقوم بعض الشركات باحتجاز أرباحها بغرض التوسيع ، فالاعتماد على مصادر التمويل الداخلية أفضل من الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.
- **معدل الأرباح:** يعتبر معدل الربح بمثابة مؤشر للشركة يساعدها على إتخاذ القرار بتوزيع أرباح أو احتجازها. فثبات معدل الربح أو ارتفاعه بشكل مستمر دليل على وجود أرباح مستقبلية يشجع الشركة على توزيع أرباحها، في حين أن إنخفاض معدل الربح أو عدم ثباته يشجع الشركة على الاحتفاظ بجزء كبير من الأرباح واحتجازها بدلاً من توزيعها لضمان وجود أرباح يتم توزيعها في حالة إنخفاض تحقيق الربح في المستقبل.

- **عمر الشركة:** يتأثر قرار توزيع الأرباح بعمر الشركة ، فالشركات حديثة النشأة تفضل احتجاز أرباحها خاصةً في السنوات الأولى لها بدلاً من توزيعها لأنها تحتاج لمصادر تمويل كبيرة لكي تتسع، لأنها لم تكتسب ثقة المُقرضين لكي تحصل منهم على التمويل اللازم لها بسهولة. أما الشركات قديمة النشأة تقوم

بتوزيع أرباحها، لأنها موضع ثقة للمقرضين فتحصل منهم على التمويل اللازم في أي وقت.

- **نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة:** فسياسة التوزيعات تختلف من قطاع لآخر، حيث أن هناك بعض القطاعات التي تمتنز شركاتها بالاستمرار والاستقرار في توزيع الأرباح وقطاعات أخرى تختلف فترات توزيعها.
- **معدل العائد على الأموال المستثمرة:** فمعدل العائد المتوقع أن تحققه الشركة عن طريق اعتمادها على الأرباح المحتجزة يؤثر على قرار التوزيع. فكلما ارتفع معدل العائد على تلك الأموال المستثمرة كلما دفع الشركة لاحتياز جزء كبير من الأرباح.

١٠. النظريات المفسرة لتوزيعات الأرباح:

اقرحت الدراسات السابقة عدداً من النظريات التي تفسر مبررات توزيع الشركات لأرباحها علي المساهمين ومن هذه النظريات:

١٠.١. نظرية الإشارة :**Signaling Theory**

لقد طورت هذه النظرية بواسطة (Bhattachrya, 1979) حيث تقوم هذه النظرية على أن المديرين يقومون بتوزيع الأرباح لإرسال إشارة للمستثمرين الخارجيين عن الأرباح المستقبلية المتوقعة وفرص النمو المستقبلية للشركة، مما يجذب إليها المزيد من المستثمرين حيث يقيم المستثمرون ورجال الأعمال الشركات بناءً على قرار التوزيعات (عفيفي، ٢٠١٤). وقد توصلت دراسة (John and wilim, 1985) إلى وجود علاقة موجبة (سالبة) بين الإعلان عن زيادة (تقليل) توزيعات الأرباح ورد فعل المستثمرين في سوق الأسهم، وهذه النتيجة تدعم نظرية الإشارة.

١٠.٢. نظرية الوكالة :**Agency Theory**

وفقاً لنظرية الوكالة ودراسة (Jensen and Meckling, 1976) فإن المديرين وكبار حملة الأسهم بالشركة يمكنهم التلاعب والسيطرة على أصول الشركة لتحقيق مصالحهم الشخصية علي حساب مصالح المستثمرين الخارجيين و اختيار سياسة التوزيع التي تتماشي مع مصالحهم دون النظر لمصالح باقي المستثمرين

(عفيفي، ٢٠١٤). وقد ذكر (Mosavi et al., 2013) أن توزيعات الأرباح قد تساعد في الحد من مشاكل الوكالة وذلك للسبعين الآتيين:

- إن توزيع الأرباح يقلل من التدفقات النقدية الحرة المتاحة لدى الإدارة والتي قد تستخدمها لتحقيق مصالحها الذاتية.
- إن توزيع الأرباح يضع الشركة تحت رقابة سوق المال فإذا رغبت الشركة في زيادة استثماراتها فسوف تلجأ للتمويل الخارجي، مما يجعلها تحت رقابة وتقييم المستثمرين المحتملين وبالتالي يقلل من مشاكل الوكالة.

١٠.٣ نظرية عصفور في اليد :Bird-in-hand Theory

تقوم هذه النظرية على أساس أن توزيعات الأرباح تخضع من درجة المخاطرة وذلك بسبب أن درجة تأكيد المستثمرين حول حصولهم على المكاسب الرأسمالية من الأرباح المحتجزة أقل من درجة تأكيد حصولهم على التوزيعات (Naser et al., 2013). ونتيجة لظروف عدم التأكيد فالمستثمرون يفضلون الحصول على أرباحهم بدلاً من احتيازها وإعادة استثمارها تجنبًا للمخاطر المحتملة في المستقبل (Linter, 1956; Gordon, 1959).

١٠.٤ نظرية تأثير الزبائن(العملاء) : Clientele effect Theory

تقوم هذه النظرية على أساس أن المستثمرين يتاثرون بشكل مختلف بقرارات الشركات بشأن توزيع الأرباح، فبعض المستثمرين يفضلون الشركات التي توزع أرباحاً بنساب كبيرة والبعض يفضلون الشركات التي تحتجز نسبة كبيرة من أرباحها. فالشركات التي توزع أرباحاً بنسبة عالية ستتجنب العميل الذي يفضل الأرباح العالمية، بينما العميل الذي يخضع لضرائب عالية سينجذب للشركات التي توزع أرباحاً بنساب منخفضة (Kajola et al., 2015).

١.٢.٥. نظرية عدم ملائمة التوزيعات :Irrelevance of dividend Theory

تقوم نظرية (Miller and Modiglian, 1961) على أن سياسة توزيع الأرباح التي تتبعها الشركة ليس لها تأثير على قيمتها السوقية، لأن قيمة الشركة تتحدد من خلال قدرة الشركة على تحقيق أرباح وقدرتها على تحفيظ المخاطر (عبدالفادر وعيسي، ٢٠١٣).

١.٢.٦. نظرية التفضيل الضريبي :Tax Preference Theory

تقوم هذه النظرية على أساس أن المستثمرون يفضلون الاستثمار في الشركات التي تحفظ بالأرباح لإعادة استثمارها ، وتقوم بتوزيع نسبة ضئيلة من أرباحها على هيئة توزيعات نقدية. حيث أن الضريبة على توزيعات الأرباح تكون أكبر من الضريبة على الأرباح الرأسمالية وبالتالي يفضل المستثمرون الاستثمار في الشركات التي تحتجز الجزء الأكبر من أرباحها بدلاً من توزيعها على المساهمين ، حيث أن إعادة استثمار هذه الأرباح سيزيد من معدل نمو الشركة وبالتالي زيادة سعر السهم (زلوم ، ٢٠١٥).

مما سبق يخلص الباحث إلى تعدد النظريات التي سعت إلى تفسير توزيعات الأرباح وقد استعرض الباحث نظرية الإشارة، ونظرية الوكالة، نظرية عصفور في اليد ، نظرية تأثر الزبائن، ونظرية عدم ملائمة التوزيعات ونظرية التفضيل الضريبي.

١.٣. قيمة الشركة والعوامل المؤثرة عليها

تسعى الشركات في بيئه الأعمال إلى تعظيم قيمتها السوقية، مما يؤدي إلى تعظيم ثروة المساهمين ، فالشركات ذات أسعار الأسهم المرتفعة تكون قيمتها مرتفعة مما يؤثر على ثقة المستثمرين في أداء الشركة الحالي والمستقبل (Ardillah, 2018). إن المراجع للأدب المحاسبي يجد أن هناك عدم اتفاق بين الدراسات السابقة على مفهوم محدد لقيمة الشركة، حيث اختلفت معانى قيمة الشركة فيما بين: أداء الشركة، فرص النمو المستقبلية، عوائد الأسهم، القيمة السوقية للأصول. وقد ذكر (Nugraha, 2016) أن المقصود بقيمة الشركة هي القيمة التي تعكس أداء الشركة

في تنفيذ أنشطتها التشغيلية منذ تأسيسها وحتى الآن. وعرفت دراسة (Dagiliene, 2013) قيمة الشركة بأنها القيمة السوقية للشركة من وجهة نظر المستثمرين، حيث يرون أن ارتفاع أسعار الأسهم من شأنه أن يعظم ثروة المساهمين.

كما عرفها كلاً من (رميلي، ٢٠١٦؛ نويجي، ٢٠١٧) أنها إدراك وتصور للمستثمرين وأصحاب المصالح لمدى نجاح الشركة والذي ينعكس في أسعار أسهمها، فالشركة ذات أسعار أسهم مرتفعة تكون قيمتها مرتفعة، ولهذا السبب نجد اتفاق الكثير من الدراسات على قياس قيمة الشركة بنسبة إجمالي القيمة السوقية للأصول إلى إجمالي القيمة الدفترية للأصول. وقد ذكر (نوفل، ٢٠٢٠) بأنها التقييم العادل لقيمة الشركة الإجمالية بما فيها (الديون، حقوق الملكية مطروحاً منها النقدية والاستثمارات) ليدرك المستثمر مدى نجاح المنشأة. وأشارت دراسة (Charisma, et al., 2021) أنها قيمة بيع الشركة التي تعكس الفرص المستقبلية المتاحة لها، فمستقبل الشركة متوقف على اتجاه هذه القيمة للارتفاع أو الانخفاض فكل قرار يتم اتخاذه يراعي فيه أولاً قيمة الشركة.

تتأثر قيمة الشركة بمجموعة من العوامل والمتغيرات ومن أبرز هذه العوامل:

١) سياسة توزيع الأرباح

تعد سياسة توزيع الأرباح من العوامل المؤثرة في قيمة الشركة لأن قرار التوزيع يتربّع عليه الخطط الاستثمارية والتمويلية للشركة، فهو بمثابة مؤشر للمستثمرين الحاليين والمحتملين لقيمة الشركة ومدى نجاحها وتحقيقها للأرباح (دادان & بديبة، ٢٠١١).

٢) السياسات الضريبية

تعتبر السياسات الضريبية من الأدوات الهامة التي تساعده على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للدولة، ومن هذه السياسات سياسة التخطيط الضريبي التي تتبعها الإدارة الناجحة لكي تستفيد من التغيرات القانونية التي تساعده في إتباع سياسة استثمارية مفيدة تؤدي إلى تخفيض الضرائب المستحقة بوسائل

قانونية، مما يخفض من العبء الضريبي على الشركة، الذي يترتب عليه ترشيد المدفوعات وتحقيق وفورات ضريبية مما قد يؤثر على الأداء المالي للشركة وينعكس على قيمة الشركة (الزكي، ٢٠١٥).

٣) الربحية

تعتبر الربحية من العوامل المؤثرة على قيمة الشركة حيث أن الربحية المرتفعة للشركة تعكس قدرة الشركة على تحقيق عوائد كبيرة للاستثمرين مما يؤدي إلى جذب المستثمرين إليها وارتفاع أسعار أسهمها مما قد يزيد من قيمة الشركة (Hirdins, 2019).

٤) حجم الشركة

ينعكس حجم الشركة في إجمالي قيمة أصولها، فزيادة أصول الشركة دليل على زيادة حجمها وبالتالي يتوقع المستثمرون أن الشركات كبيرة الحجم تحقق أرباح أكثر من الشركات صغيرة الحجم، وبالتالي يميل المستثمرون لامتلاك أسهم في الشركات الكبيرة مما يؤدي إلى زيادة أسعار أسهمها وبالتالي زيادة قيمة الشركة (Brealey et al., 2001).

٥) الرافعة المالية

تعبر الرافعة المالية عن مدى اعتماد الشركة على مصادر التمويل الخارجية، وقد أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى وجود أثر موجب للرافعة المالية على قيمة الشركة على سبيل المثال: (Augustine et al., 2019 ; Hasanudia et al., 2020) بما يعني أن الشركات ذات نسبة المديونية المرتفعة تكون قيمتها عالية، وذلك لأن اعتمادها على الديون يزيد من قيمتها؛ لأن ذلك قد يحسن من رقابة الدائنين على الإدارة حرضاً على أموالهم مما يمثل دافعاً لتحسين أداء الشركات؛ وبالتالي يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة (Kristanto and Lasdi, 2021).

٦) السيولة

تعد السيولة من العوامل المؤثرة على قيمة الشركة حيث تعد الشركات ذات السيولة المرتفعة قادرة على أداء أنشطتها ، ولديها فرص للنمو. وأنه كلما زادت سيولة الشركة زادت ثقة الدائنين لإقراض الشركة، لأن ارتفاع السيولة دليل على قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل عند إستحقاقها مما يعني قدرتها على سداد الالتزامات طويلة الأجل، وبالتالي تجنب نظر المستثمرين المحتللين لها وكذلك المعرضين مما يزيد من قيمة الشركة (Fajaria and Isnalita, 2018; Hapsoro, 2020).

٧) هيكل الملكية

يعد هيكل الملكية من العوامل التي تؤثر على قيمة الشركة وقد ذكر (Jensen and Meckling, 1976) أن هيكل الملكية يمكن أن يؤثر على صراع الوكالة، ويجب أن تبحث الشركة عن هيكل الملكية الذي يجعل المديرين أكثر وعيًا بمصالح الشركة دون الانحياز لتحقيق مصالحهم الذاتية مما يؤثر على قيمة الشركة.

٤. مقاييس قيمة الشركة:

تعددت مقاييس قيمة الشركة التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة، ويمكن تقسيم هذه المقاييس لعل أشهرها المقاييس الاقتصادية ، والمقاييس السوقية وسيتم عرضها على النحو التالي (عبدالحليم، ٢٠١٨ ; Bancel & Mitto, 2014 ; Khana et al., 2021 ; Sheikh, 2018 ; Rikkert, 2014

١- **المقاييس الاقتصادية:** هي تلك المقاييس التي تهتم بقدر الزيادة في قيمة الاستثمارات وتتضمن:

- **مقياس القيمة السوقية المضافة:** وهذا المقياس يعتمد بشكل أساسي على القيمة السوقية للشركة التي تعتمد على أسعار الأسهم. والتي تعكس الأداء السابق وال الحالي وكذلك المترقب للمستثمرين ، ويتم حسابه من خلال:

$$MVA = MVE - BVE$$

العلاقة بين توزيعاته الأرباح وقيمة الشركة: الدور المنظم لموجة المراجعة الخارجية "دراسة اختبارية على الشركاء ...

د/ ضياء محمد سلام الدين متولي

حيث أن :

قيمة السوقية المضافة للشركة : MVA

قيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية ويتم حسابها من خلال حاصل ضرب عدد الأسهم في سعر السهم.

قيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية : BVE

- مقياس القيمة الاقتصادية المضافة: ويركز هذا المقياس على جميع الجوانب المتعلقة بأعمال الشركة، حيث يمكن تحقيق القيمة الاقتصادية المضافة من خلال الربح الاقتصادي. وكما ذكر (البغدادي، ٢٠١٣) يتم قياسها من خلال:

$$\boxed{EVA = (ROIC - WACC) * IC}$$

حيث أن :

EVA : القيمة الاقتصادية المضافة للشركة.

ROIC : العائد على رأس المال المستثمر، ويتم قياسه من خلال قسمة صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة على رأس المال المستثمر.

IC : رأس المال المستثمر، ويتم حسابه من خلال جمع رأس المال العامل مع الأصول الثابتة.

WACC : التكلفة المرجحة لرأس المال ، ويتم حسابها من خلال المعادلة التالية:

$$WACC = D/V R_D (1 - T_C) + E/V R_E$$

حيث أن :

WACC : المتوسط المرجح لتكلفة رأس مال الشركة.

D : إجمالي قيمة الأصول المقرضة (ديون الشركة)

V : إجمالي مكونات رأس المال (الديون + حقوق الملكية)

R_D : تكلفة الديون ويتم حسابها من خلال قسمة مصروف الفوائد على إجمالي الديون (قروض طويلة الأجل)

T_C : تكلفة حقوق الملكية.

العلاقة بين توزيعاته الأرباح وقيمة الشركة: الدور المنظم لموجة المراجعة الخارجية "دراسة اختبارية على الشركاء ..."

د/ خياء محمد سالم الدين متولي

R_E : معدل الضريبة على الدخل.

E : إجمالي حقوق الملكية.

٢- **المقاييس السوقية:** هي تلك التي تعتمد عند تقدير قيمة الشركة على القيمة السوقية، وتتضمن المقاييس التالية:

- **مقياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية:** ويتم حسابه من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم على القيمة الدفترية لإجمالي الأصول، وأن القيمة السوقية للأسهم عبارة عن عدد الأسهم في نهاية الفترة مضروبةً في سعر الإغلاق.

- **مقياس القيمة السوقية لحقوق الملكية:** وهو عبارة عن حاصل ضرب اللوغاریتم الطبيعي لعدد الأسهم في سعر الإغلاق بعد نهاية ٣ شهور من تاريخ نشر القوائم المالية.

- **نموذج Tobin's Q:** والذي وضعه جيمس توبين ويعتبر من أكثر المقاييس استخداماً لتقدير قيمة الشركة لدقته وكثرة استخدامه في العديد من الدراسات السابقة (مثل: أبوسالم، ٢٠١٨ ؛ غالى، ٢٠١٨). وهو عبارة عن نسبة القيمة السوقية للأصول إلى إجمال القيمة الدفترية للأصول، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية (Gao and Jia , 2016 & Arouri , 2017) :

$$\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} + \text{القيمة الدفترية للديون} = \text{Tobin's Q}$$

القيمة الدفترية للأصول

حيث أنه يتم حساب القيمة السوقية لحقوق الملكية من خلال: حاصل ضرب عدد الأسهم في سعر الإغلاق. وكلما زادت قيمة ناتج النموذج عن الواحد الصحيح ، دل ذلك على أن القيمة السوقية للأصول أكبر من القيمة الدفترية لها. وذلك يعتبر مؤشر على زيادة العائد على الاستثمار ووجود فرص النمو في المستقبل ، وكذلك دليل على زيادة قيمة الشركة (الصيرفي ، ٢٠١٦ ، Florio & leoni . 2017) .

في ضوء العرض السابق يلاحظ الباحث تعدد مقاييس قيمة الشركة، وسوف يعتمد الباحث في قياس قيمة الشركة على نموذج Tobin's Q وذلك في التحليل الأساسي لنموذج الدراسة، نظراً لأنه المقياس الأكثر قبولاً من جانب الدراسات السابقة، بينما

سيتم الاعتماد على اللوغاریتم الطبيعي للقيمة السوقية للاسهم المتداولة كمقياس لقيمة الشركة وذلك لأغراض تحليل حساسية نتائج الدراسة. وبعد أن تعرض الباحث للتأصيل النظري لمتغيرات الدراسة سينتقل الباحث في القسم التالي تحليل للدراسات السابقة واشتقاق فرضيات الدراسة.

القسم الثاني

تحليل الدراسات السابقة وأشتقاق فرضيات الدراسة

يقدم الباحث في هذا القسم تحليل للدراسات السابقة، بهدف دعم دعم الإطار النظري الذي تم تناوله في القسم الأول بالدراسات الاختبارية ذات الصلة بمشكلة البحث، وذلك للتعرف على منهجياتها والمتغيرات التي اخضعتها للدراسة، وأهم النتائج التي توصلت إليها، كما يتضمن تطوير فرضيات البحث في ضوء ما إنتهت إليه نتائج الدراسات السابقة. وقد تم تقسيم الدراسات السابقة كما يلي:

٢.٠. تحليل العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة واشتقاق فرضية الدراسة الأولى:

استهدفت دراسة دادان & بديبة (٢٠١١) تحديد أثر سياسة توزيع الأرباح على قيمة الشركات المدرجة في المؤشر CAC40 في بورصة باريس. وتم الاعتماد على عينة مكونة من ٣٣ شركة مدرجة في المؤشر CAC40 خلال الفترة من (٢٠٠٧ - ٢٠٠٩)، وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فروض الدراسة. وتمثل المتغير المستقل في سياسة توزيع الأرباح وتم قياسه بنصيب السهم من التوزيعات، وربحية السهم الواحد. بينما تمثل المتغير التابع في قيمة الشركة وتم قياسه من خلال متوسط سعر السهم في الفترة من (٢٠٠٨ - ٢٠١٠). أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن: سياسة التوزيعات النقدية لها تأثير موجب على قيمة الشركة. لا يوجد تأثير لربحية السهم على قيمة الشركة. وفي ذات السياق استهدفت دراسة Egbeonu et al. (2016) معرفة أثر سياسة توزيع الأرباح على قيمة الشركات المدرجة في بورصة نيجيريا. وقد تم الاعتماد على عينة مكونة من ١٢ شركة مدرجة في بورصة نيجيريا خلال ٥ سنوات، وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار

فروض الدراسة. تمثل المتغير المستقل في سياسة توزيع الأرباح وتم قياسها بالنسبة التالية: توزيعات الأرباح للسهم، ربحية السهم، ونسبة الربح بعد الضريبة إلى حقوق المساهمين. بينما تمثل المتغير التابع في قيمة الشركة، وتم قياسه من خلال متوسط القيمة السوقية للشركة خلال ٥ سنوات. وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن : هناك علاقة عكسيه بين سياسة توزيع الأرباح وقيمة الشركة. وهناك علاقة طردية بين ربحية السهم وقيمة الشركة. أما دراسة (Budagaga 2017) فقد استهدفت معرفة أثر توزيعات الأرباح على قيمة الشركات المدرجة في بورصة إسطنبول. تم الاعتماد على عينة مكونة من ٤ شركات مدرجة في بورصة إسطنبول في الفترة من ٢٠١٥-٢٠٠٧ ، وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد في تحليل البيانات. وتمثل المتغير المستقل في توزيع الأرباح وتم قياسه بنصيب السهم من التوزيعات من خلال قسمة التوزيعات النقدية على عدد الأسهم. بينما تمثل المتغير التابع في قيمة الشركة وتم قياسه بالقيمة السوقية للشركة والقيمة الدفترية للشركة والدخل المتبقى للشركة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتوزيعات الأرباح على قيمة الشركة.

دراسة (Lumapow & Tumiwa 2017) استهدفت هذه الدراسة معرفة أثر سياسة توزيع الأرباح وحجم الشركة والإنتاجية على قيمة الشركة. تم الاعتماد على عينة مكونة من ٢٣ شركة تصنيع مدرجة في بورصة إندونيسيا في الفترة من ٢٠١٤-٢٠٠٨ ، وتم استخدام نموذج الانحدار في تحليل البيانات. وقد تمثل المتغير المستقل في سياسة توزيع الأرباح، حجم الشركة. الإنتاجية وتم قياسها بنسبة معدل دوران الأصول من خلال قسمة صافي المبيعات على الأصول. أما المتغير التابع فهو قيمة الشركة. أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن: سياسة توزيع الأرباح لها تأثير سلبي على قيمة الشركة، في حين أن حجم الشركة والإنتاجية لهما تأثير إيجابي على قيمة الشركة.

بينما هدفت دراسة (Kusumawati et al., 2021) معرفة أثر الربحية وسياسة توزيع الأرباح على قيمة الشركة في قطاع شركات البنية التحتية والمرافق والنقل. وقد تم الاعتماد على عينة مكونة من ١٠ شركات مدرجة في بورصة إندونيسيا في الفترة من ٢٠١٨-٢٠١٦ ، وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد في تحليل البيانات. تمثل المتغير

المستقل في سياسة توزيع الأرباح وتم قياسها بنسبة توزيعات السهم الواحد إلى ربحية السهم، والربحية وتم قياسها بمعدل العائد على الأصول ROA. أما المتغير التابع فهو قيمة الشركة وتم قياسها بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية. وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن: سياسة توزيع الأرباح والربحية معاً لها تأثير على قيمة الشركة، ولكن نتيجة الاختبار الجزئي أظهرت الآتي: أن سياسة توزيع الأرباح لها تأثير موجب على قيمة الشركة، في حين أن الربحية ليس لها تأثير على قيمة الشركة.

دراسة (Dang et al., 2021) استهدفت تحديد أثر سياسة توزيع الأرباح على قيمة الشركة. تم الاعتماد على جميع الشركات المدرجة في بورصة هونغ كونغ عينة للدراسة في الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٧، وتم استخدام نموذج الانحدار في تحليل البيانات. وتمثل المتغير المستقل في سياسة توزيع الأرباح وتم قياسها بنسبة إجمالي توزيعات الأرباح إلى إجمالي التوزيعات المستحقة مضروبة في سعر السهم. أما المتغير التابع، فقد تمثل في قيمة الشركة وتم قياسه بمؤشر Tobin's Q من خلال قسمة إجمالي القيمة السوقية لحقوق الملكية مضافاً إليها صافي الديون على إجمالي القيمة الدفترية للأصول، أو من خلال سعر السهم في نهاية السنة. وقد استخدمت الدراسة ثلاثة متغيرات ضابطة هي: حجم الشركة وتم قياسه بإجمالي الإيرادات، الارتفاع المالية وتم قياسها بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، معدل العائد على الأصول وتم قياسه بنسبة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول. وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن: توزيعات الأرباح والربحية وحجم الشركة لهم تأثير إيجابي على قيمة الشركة، في حين أن الارتفاع المالية لها تأثير سلبي على قيمة الشركة.

بينما هدفت دراسة (Launtu 2021) تحديد أثر التدفق النقدي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة شركات التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا. وبالاعتماد على عينة مكونة من ١٢٥ شركة تصنيع مدرجة في البورصة في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٣، وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد في تحليل البيانات. تمثل المتغير المستقل في سياسة توزيع الأرباح، والتدفق النقدي ويتم تصنيفه على أساس الأنشطة إلى: أنشطة تشغيلية وأنشطة إستثمارية وأنشطة تمويلية. بينما تمثل المتغير التابع في

قيمة الشركة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن سياسة توزيع الأرباح والتدفق النقدي تأثير إيجابي على قيمة الشركة.

الغرض من دراسة (Bachmeier 2022) هو التحقيق تجريبياً فيما إذا كانت سياسة توزيع الأرباح تؤثر على تقلب أسعار الأسهم في مؤشر ستاندرد آند بورز ١٠٠. تم فحص عينة من ٣٤ شركة على أساس ربع سنوي بين عامي (٢٠١٠ - ٢٠٢٠). تم تحليل ١٤٩٦ مشاهدة باستخدام انحدار المربيعات الصغرى العادية المجمعة ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. وقد تم تحليل انحدار المتغير التابع تقلب أسعار الأسهم على المتغير المستقل سياسة توزيع الأرباح ، وتم تضمين متغيرات ضابطة تمثل في الرافعية المالية وحجم الشركة ونمو الأصول وتقلب الأرباح. وقد أظهرت النتائج أن عائد التوزيعات له تأثير موجب على تقلب أسعار الأسهم، في حين لم يكن للتوزيعات المدفوعة أي تأثير. وبصرف النظر عن الحجم، الذي كان سلبياً بشكل معنوي، وجد أن جميع المتغيرات الضابطة الأخرى غير معنوية.

أما دراسة (Alfian & Ghazali 2024) فقد استهدفت تحديد أثر هيكل رأس المال وسياسة توزيعات الأرباح والربحية والتجنب الضريبي على قيمة الشركة. وقد تم الاعتماد على عينة مكونة من ٣٠ شركة من شركات التصنيع المقيدة ببورصة إندونيسيا في الفترة من ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ ، وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فروض الدراسة. وقد تمثل المتغير المستقل في هيكل رأس المال وتم قياسه من خلال قسمة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية، بينما تم قياس سياسة توزيعات الأرباح بقسمة توزيعات الأرباح على ربحية السهم. أما الربحية فقد تم قياسها بمعدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح على إجمالي حقوق الملكية. والتجنب الضريبي من خلال قسمة إجمالي الضرائب على الدخل قبل الضريبة. أما المتغير التابع فقد تمثل في قيمة الشركة وتم قياسها من خلال قسمة القيمة السوقية على القيمة الدفترية. أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن هيكل رأس المال له تأثير سالب على قيمة الشركة، وأن للربحية تأثير موجب على قيمة الشركة، في حين أن سياسة توزيعات الأرباح والتجنب الضريبي ليس لهما تأثير على قيمة الشركة.

أما دراسة Sherif et al. (2024) فقد استهدفت اختبار العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح وتقلب أسعار الأسهم في مصر وشرح كيفية استجابة المستثمرين في الأسواق الناشئة للتغيرات في سياسة توزيع الأرباح التي تتبعها الشركات. تشمل عينة الدراسة ٦٩ شركة مدرجة في البورصة المصرية (EGX) في الفترة (٢٠١٦ - ٢٠٢٢). وقد تم تحليل البيانات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة ثنائياً الاتجاه، ونموذج المربعات الصغرى المرجحة. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة معنوية بين عائد توزيع الأرباح وتقلب أسعار الأسهم.

ويلاحظ الباحث على الدراسات التي تناولت العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة تنوع بینات دراسة العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة وما توصلت إليه من نتائج، حيث أجريت في بینات أجنبية مختلفة، بينما لم تطرق أي منها إلى البيئة المصرية في حدود علم الباحث، لذا ستقوم هذه الدراسة بالتطبيق على الشركات غير المالية المساهمة المصرية. اعتمدت هذه الدراسات في قياس توزيعات الأرباح على عدة مقاييس وهي: نسبة توزيعات الأرباح للسهم من خلال قسمة توزيعات الأرباح للسهم الواحد على ربحية السهم. نصيب السهم من التوزيعات من خلال قسمة التوزيعات النقدية للأرباح على عدد الأسهم العادلة. نسبة إجمالي توزيعات الأرباح إلى إجمالي التوزيعات المستحقة مضروبها في سعر السهم. كما اعتمدت هذه الدراسات في قياس قيمة الشركة على عدة مقاييس وهي: نسبة Tobin's Q ، القيمة السوقية للشركة، القيمة الدفترية للشركة ، سعر السهم في نهاية الفترة ، متوسط سعر السهم خلال فترة معينة ، من خلال قسمة القيمة السوقية على القيمة الدفترية.

طبيعة النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات تشير إلى أن: أظهرت نتائج دراسة كلًا من (Dang, et al., 2021, Kusumawati & et al., 2021, Launtu, 2021, Budagaga, 2017, دادان & بديدة، ٢٠١١) وجود تأثير موجب لتوزيعات الأرباح على قيمة الشركة. وأظهرت نتائج دراستي (Lumapow & Tumiwa, 2017, Egbeonu, et al., 2016)

سالب لتوزيعات الأرباح على قيمة الشركة. وأظهرت دراسة Alfian & Ghazali (2024) عدم وجود تأثير لتوزيعات الأرباح على قيمة الشركة.

إلى جانب ما سبق فقد كشفت دراسة Said (2024) في مراجعة للأدبيات التجريبية السابقة بشأن العلاقة بين سياسة توزيع الشركات للأرباح وأدائها في بلدان وبيئات مختلفة عن نتائج غير حاسمة. ففي حين توصلت معظم البحوث إلى علاقة موجبة، أظهرت بحوث أخرى علاقة سالبة. كما أظهرت بعض البحوث علاقة غير ذات دلالة إحصائية. ومع ذلك، يمكن ملاحظة أن معظم البحوث أظهرت وجود علاقة مهمة بين سياسة توزيع أرباح الشركات وأدائها، مما يؤكد على أهمية سياسة توزيع أرباح الشركات فيما يتعلق بأداء الشركة وقيمتها. وعلاوة على ذلك، يمكن ملاحظة أن معظم البحوث أجريت في البلدان المتقدمة، مما يعني الحاجة إلى مزيد من البحث حول إنعكاسات سياسة توزيع أرباح الشركات في البلدان النامية.

وفقاً لنظرية "عصفور في اليد" نجد أن ارتفاع نسبة توزيعات الأرباح تمثل مؤشر إيجابي لتوقعات المستثمرين وتزيد من رغبتهم للاستثمار في الشركة، حيث أن ارتفاع نسبة التوزيعات يؤدي إلى ارتفاع سعر سهم الشركة مما يعكس على قيمتها. وفي هذا الصدد أشارت نتائج دراسات سابقة إلى أن توزيعات الأرباح لها تأثير موجب على قيمة الشركة (دادان & بديدة، ٢٠١١؛ Budagaga, 2017; Launtu, 2021؛ Dang, et al., 2021؛ Egbeonu, et al., 2016؛ Lumapow & Tumiwa, 2017). وبناءً على ما سبق يمكن إشتقاق الفرض الأول للدراسة في صيغة العدم على النحو التالي:

ف١: لا يوجد أثر لتوزيعات الأرباح على قيمة الشركة.

٢.١. تحليل أثر جودة المراجعة على العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة واشتراق فرضية الدراسة الثانية:

كاثر لجودة المراجعة على العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة، جاءت دراسة (Bakri 2021) وفيها تم التعبير عن جودة المراجعة والتي تم قياسها من خلال حجم مكتب المراجعة (مكاتب المراجعة الأربع الكبار). وعلى عينة مكونة من ١٤ شركة خلال الفترة من (٢٠٠٥ - ٢٠١٩) وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد، كشفت النتائج أن توزيعات الأرباح أثرت سلباً على قيمة الشركة، في حين خفت جودة المراجعة من العلاقة بين المتغيرين. توفر نتائج الدراسة معلومات جديدة يمكن تطبيقها على المديرين لوضع استراتيجيات الاستثمار في السوق الماليزية. يمكن أن يستفيد المدير من نتائج الدراسة عند وضع استراتيجيته، وخاصة من خلال النظر في التأثير المعدل لجودة المراجعة في الحد من عدم تماثل المعلومات الذي يحيط بعلاقة توزيعات الأرباح وقيمة الشركة.

كما بحثت دراسة (Oroud et al. 2023) في كيفية تأثير جودة المراجعة على علاقة مؤشرات الأداء المالي بعوائد أسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان. وعلى عينة من ٩٥ شركة مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من (٢٠١٣ - ٢٠٢١). تبين وجود علاقة سالبة معنوية بين القيمة الدفترية للشركة وعوائد أسهمها. كما أشارت النتائج إلى التأثير المعدل لجودة المراجعة في العلاقة بين الأداء المالي وعوائد الأسهم. حيث يعمل حجم شركة المراجعة على تعديل العلاقة بين عوائد أسهم الشركة وأرباح السهم الواحد.

أشارت الدراسات السابقة إلى نتائج متضاربة حول العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة مما يتطلب مزيداً من الدراسات، حيث قد يتم تعديل تلك العلاقة غير المتسبة باستخدام متغيرات مختلفة. تشير الدراسة الحالية على وجه التحديد إلى أن جودة المراجعة هي أحد عوامل التعديل التي قد تؤثر على العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة. حيث تلعب جودة المراجعة دوراً حاسماً في تعزيز مصداقية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، والحد من السلوك الانتهازي للإدارة كوكيل

عن المالك (Huguet & Gandía, 2016). وترتبط شركات المراجعة المعروفة باسم الشركات الأربع الكبرى بتقديم مراجعة عالية الجودة بما تمتلكه من موارد مختلفة وتوظيف موظفين مؤهلين لعملية المراجعة (Miko & Kamardin, 2015). لذلك، من المتوقع أن تؤدي جودة المراجعة الأعلى إلى انخفاض عدم تماثل المعلومات وزيادة الشفافية. وفقاً (Deshmukh ٢٠٠٣) فإن المستوى الأعلى من عدم التمايز في المعلومات الذي يمكن إظهاره من خلال انخفاض مستوى جودة المراجعة قد ينعكس في انخفاض الأرباح المدفوعة للمساهمين.

بالإضافة إلى التأثير على توزيعات الأرباح، تعمل جودة المراجعة على تعزيز قيمة الشركة. أشار (Hussainey 2009) إلى أن جودة المراجعة كما تمثلها شركات المراجعة الأربع الكبرى تخلق فرصة للمستثمرين لتوقع أرباحهم المستقبلية، مما يؤدي إلى تقييم أفضل للشركة. وفقاً لنظرية الإشارة، تعمل توزيعات الأرباح كدالة تعكس آفاق الشركة؛ من المرجح أن تولد الشركة توزيعات أرباحاً متزايدة بما يتماشى مع ثقة المستثمرين في أدائها المستقبلي. باستخدام نفس المنطق، يمكن النظر إلى الشركة التي خضعت للمراجعة من قبل الشركات الأربع الكبرى على أنها إشارة لتحديد قيمة شركتها حيث يخلق هذا الوضع تنبؤاً أفضل بشأن الأرباح المستقبلية. في ضوء نظرية الإشارة فإنه من المتوقع أن تؤدي جودة المراجعة إلى تأثير معدل على العلاقة التي تربط بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة. وبناءً على ما سبق يمكن إشتقاق الفرض الثاني للدراسة في صيغة الفرض البديل على النحو التالي:

ف٢ : يوجد أثر معنوي لجودة المراجعة على العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة

وبعد أن انتهى الباحث من عرض الدراسات السابقة، وتطوير فرضيات الدراسة، ستتناول الباحث في الفصل التالي الدراسة الاختبارية.

القسم الثالث تصميم الدراسة

ناوش الباحث فيما سبق التأصيل العلمي لمتغيرات الدراسة، موضحاً علاقه توزيعات الأرباح بقيمة الشركة، والدور المنظم لجودة المراجعة الخارجية. وللتحقق من هذا الأمر اختبارياً ، خصص الباحث هذا القسم لبيان منهجية الدراسة الاختبارية، وذلك بدءاً من تصميم الدراسة الاختبارية.

١.٣. مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في جميع الشركات المساهمة غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) بعد استبعاد الشركات المالية المقيدة بالبورصة والمتمثلة في قطاعي البنوك، والخدمات المالية بخلاف البنوك، وذلك لتحقيق نوع من التجانس بين شركات العينة. ويعتمد الباحث بشأن إتمام البحث الحالى على عينة ميسرة من تلك الشركات المقيدة والحصول على المشاهدات الخاصة بمفردات هذه العينة خلال سنوات الدراسة وفقاً لمدخل (Firm- Year Observations) وذلك في ضوء عدة اعتبارات، أهمها: أن تتوافر القوائم المالية السنوية للشركات خلال فترة الدراسة، وأن تكون القوائم المالية للشركات بالعملة المصرية، وأن يكون قد تم تداول أسهم الشركات بانتظام خلال فترة الدراسة. وبلغت العينة النهائية للدراسة (٤٥٣) مشاهدة موزعة على (١٤) قطاعاً اقتصادياً غير مالي، ويوضح الجدول رقم (١) العينة النهائية للبحث مصنفة وفقاً للتوزيع القطاعي لسوق الأوراق المالية المصرية.

العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة: الدور المنظم لجودة المراجعة الخارجية "دراسة اختبارية على الشركات..."

د/ خياء محمد سلام الدين متولي

جدول رقم (١): التصنيف القطاعي لشركات عينة البحث

اجمالي	السنوات وعدد الشركات					بيان
	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
عدد المشاهدات	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	بيان
١٠٩٧	٢١٥	٢١٨	٢٢٠	٢٢٢	٢٢٢	عدد الشركات المقيدة
(٢٣٨)	(٤٥)	(٥١)	(٤٩)	(٤٧)	(٤٦)	يستبعد الشركات المالية
٨٥٩	١٧٠	١٦٧	١٧١	١٧٥	١٧٦	عدد الشركات غير المالية المقيدة
٤٥٣	٨٩	٩٣	٩٥	٨٧	٨٩	عدد شركات عينة البحث
%٥٢,٧	%٥٢,٤	%٥٥,٧	%٥٥,٦	%٤٩,٧	%٥٠,٦	نسبة العينة إلى مجتمع البحث

٣.٢ مصادر الحصول على بيانات البحث

اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات الفعلية التي تقدمها الشركات من خلال القوائم والتقارير المالية السنوية، والتي يتم الحصول عليها من خلال ثلاثة مصادر أساسية وهي: (١) موقع معلومات مباشر مصر: بما يتضمنه من تقارير وقوائم مالية سنوية للشركات المساهمة بالبورصة المصرية. (٢) موقع شركة مصر لنشر المعلومات. (٣) موقع بورصة الأوراق المالية: بما تحتويه من تقارير إفصاح إلزامية تعدّها الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، طبقاً لقواعد القيد.

٣.٣ صياغة نماذج البحث والتعريفات الإجرائية للمتغيرات

بشأن اختبار فرضيات البحث، يتم الاعتماد على نموذج تحليل للإنحدار الخطى المتعدد (Multiple Liner Regression Analysis)، حيث سيعتمد الباحث على نموذجين للإنحدار، يتعلّق النموذج الأول باختبار فرضية البحث الأولى، وبينى على أن قيمة الشركة يُعد دالة في كل من توزيعات الأرباح، والمتغيرات الضابطة، وذلك من خلال العلاقة الدالية التالية:

$$\text{قيمة الشركة} = \text{دالة (توزيعات الأرباح} + \text{المتغيرات الضابطة})$$

العلامة بين توزيعاته الأربع وقيمة الشركة: الدور المنظم لمجموعة المراجعة الخارجية "دراسة اختبارية على الشركاء ..."

٦ / خیاء محمد سلام الدین متولی

وبذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار الأول على النحو المبين بالمعادلة رقم (١):

$$\text{Tobin's Q} = \beta_0 + \beta_1 \text{DPS}_{it} + \beta_2 \text{FSIZE}_{it} + \beta_3 \text{LEV}_{it} + \beta_4 \text{ROA}_{it} + \beta_5 \text{MANGOWN}_{it} + \beta_6 \text{INSTOWN}_{it} + \epsilon_{it}$$

.....(1)

بينما يتعلّق النموذج الثاني باختبار فرضية البحث الثانية، وبينى على أن قيمة الشركة يعد دالة في كل من التفاعل بين (جودة المراجعة الخارجية * توزيعات الأرباح)، و المتغيرات الضابطة، وذلك من خلال العلاقة الدالة التالية:

قيمة الشركة = دالة (جودة المراجعة الخارجية * توزيعات الأرباح) + المتغيرات الضابطة)

وبذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار الثاني على النحو المبين بالمعادلة رقم (٢):

Tobin's Q = $\beta_0 + \beta_1 DPS_{it} + \beta_2 BIG_{4it} + \beta_3 DPS_{it} * BIG_{4it}$
 $+ \beta_4 FSize_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 ROA_{it} + \beta_7 MANGOWN_{it} + \beta_8 INSTOWN_{it} + E_{it}$
.....(2)

حیث:

: قيمـة الشرـكة (i) فـي نـهاـية الفـترة (t).
Tobin's Q

DPS_{it}: نصيب السهم من التوزيعات بالشركة (i) عن الفترة (t).

حجم الشركة (i) في نهاية الفترة (t): $FSize_{it}$

LEV_{it} : الرافعة المالية (المديونية) بالشركة (i) في نهاية الفترة (t).

: ROA_{it} = معدل العائد على الأصول بالشركة (i) في نهاية الفترة (t).

: حجم مكتب مراجعة الشركة (i) عقب انتهاء الفترة (t).

العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة: الدور المنظم لجودة المراجعة الخارجية "دراسة اختبارية على الشركاء ...

د/ خيام محمد سلام الدين متولي

DPS_{it}^* : تفاعل توزيعات الأرباح وحجم مكتب مراجعة الشركة (i) في الفترة

.(t) BIG_{4it}

$MANGOWN_{it}$ نسبة الملكية الإدارية بالشركة (i) خلال الفترة (t).

:

$INSTOWN_{it}$ نسبة الملكية المؤسسية بالشركة (i) خلال الفترة (t).

$\beta_1-\beta_8$: معاملات المتغيرات المدرجة بالنماذج.

ε_{it} : الخطأ العشوائي

١. متغيرات الدراسة و التعریف الإجرائی لها:

جدول رقم (٢): التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

اسم المتغير	رمز المتغير	التعريف الإجرائي للمتغير
المتغير التابع: قيمة الشركة		
مؤشر توبين كيو	Tobin's Q	يتم التعبير عنها من خلال قسمة (القيمة الدفترية للأصول في نهاية الفترة مطروحاً منها القيمة الدفترية حقوق الملكية في نهاية الفترة) مضافة إليها القيمة السوقية لحقوق الملكية في نهاية الفترة على القيمة الدفترية للأصول في نهاية الفترة (ابوسلام، ٢٠١٨).
المتغير المستقل: توزيعات الأرباح		
نسبة السهم من التوزيعات	DPS	يتم احتسابها من خلال قسمة توزيعات الأرباح في نهاية الفترة على عدد الأسهم et al., (Saluj, 2022 ; Budgaga, 2017)
المتغير المنظم:		
جودة المراجعة الخارجية	BIG ₄	يتم قياسه باستخدام حجم مكتب المراجعة، ويتم إعطاؤه إحدى القيمتين: القيمة (١): إذا كانت الشركات يتم مراجعتها من خلال أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبار (Big4)، والقيمة (٠) بخلاف ذلك (سمرة وأخرون، ٢٠٢٤).
المتغيرات الضابطة		
حجم الشركة	FSIZE _{it}	اللوجاریتم الطبيعي لجمالي الأصول بالقيمة الدفترية كما تظهر بالميزانية العمومية للشركة في نهاية الفترة t (بلال، ٢٠٢٤).
الرافعة المالية	LEV _{it}	يتم حسابها من خلال قسمة إجمالي الالتزامات (المتداولة وغير المتداولة) على إجمالي القيمة الدفترية للأصول الشركة t في نهاية الفترة t (سمرة وأخرون، ٢٠٢٤).
معدل العائد على الأصول	ROA _{it}	يتم احتسابه من خلال قسمة صافي الربح على إجمالي الأصول (متولي وبلال، ٢٠٢٤).
الملكية الإدارية	MANGOWN _{it}	نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة إلى أسهم الشركة (سامعيل وأخرون، ٢٠١٨).
الملكية المؤسسية	INSTOWN _{it}	نسبة الأسهم المملوكة من قبل المؤسسات إلى أسهم الشركة (سامعيل وأخرون، ٢٠١٨).

العلاقة بين توزيعاته الأرباح وقيمة الشركة: الدور المنظم لجودة المراجعة الخارجية "دراسة اختبارية على الشركاء ..."

د/ خياء محمد سلام الدين متولي

٣.٤. مبررات إضافة المتغيرات الضابطة إلى نموذج الدراسة:

تحث الدراسة الحالية في العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة، فضلاً عن الدور المنظم لجودة المراجعة الخارجية على تلك العلاقة. ولأغراض التحكم والضبط قام الباحث بتضمين نموذجي الانحدار المستخدمين لأغراض اختبار فرضي الدراسة ببعض المتغيرات. ويعرض الجدول رقم (٣) للمتغيرات الضابطة ومبررات استخدامها في الدراسة الحالية:

جدول رقم (٣)

المتغيرات الضابطة ومبررات استخدامها

المتغير	مبررات استخدامه
١- حجم الشركة	بعد حجم الشركة أحد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على قيمة الشركة، حيث يمثل كبر حجم الشركة مؤشراً على جودة نموها، وهذا يعطي إشارة إيجابية للمستثمرين مما يؤدي إلى زيادة سعر السهم ومن ثم قيمة الشركة. كما يعكس كبر حجم الشركة إجاز أفضل للربح مستقبلاً (Yousefinjad et al., 2017). كما توصلت دراستي Dang, (2020;2021) إلى وجود تأثير موجب لحجم الشركة على قيمة الشركة، وعلى نحو مماثل أشارت نتائج دراسة (بلال، ٢٠٢٤) والتي أجريت على عينة من الشركات غير المالية بالبيئة المصرية إلى وجود علاقة موجبة معرفية بين حجم الشركة وأسعار أسهمها. وعلى النقيض من ذلك أشار (Agrawal and Knoeber, 1996) إلى أن هناك علاقة سالبة بين حجم الشركة وقيمة الشركة، حيث أنه كلما زاد حجم الشركة فإن قدرة الإدارة على مراقبة أنشطتها تتضخم، ونظرًا لأن العينة سوف تتشتمل على شركات متباينة من حيث الحجم فإنه من الضروري التحكم في حجم الشركات حتى لا يؤثر ذلك على نتائج الدراسة. كما توصلت دراسة (Setiadharma and Machali, 2017) إلى أنه ليس هناك اثر لحجم الشركة على قيمة الشركة.
٢- الرافعة المالية	تقاس الرافعة المالية بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول بالقيم الفقيرية. تعتبر الرافعة المالية عن مدى اعتماد الشركة على مصادر التمويل الخارجية، وقد أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى وجود اثر موجب للرافعة المالية على قيمة الشركة على سبيل المثال: (Augustine et al., 2019 and Hasanudia et al., 2020) بما يعني أن الشركات ذات نسبة المديونية المرتفعة تكون قيمتها عالية، وذلك لأن اعتمادها على الديون يزيد من قيمتها؛ لأن ذلك قد يحسن من رقابة الدائنين على الإدارة حرصاً على أموالهم مما يمثل دافعاً لتحسين أداء الشركات؛ وبالتالي يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة (أحمد، ٢٠٢١). وعلى النقيض مما سبق أشارت دراسة (Kimathi, 2015) إلى وجود علاقة سالبة بين الرافعة المالية وقيمة الشركة. ومن جهة أخرى فقد توصلت دراسة (zeitun and Al-Kawari, 2012) إلى عدم وجود علاقة بين الرافعة المالية وقيمة الشركة.
٣- معدل العائد على الأصول	يعتبر أحد المتغيرات الهامة التي قد تؤثر على قيمة الشركة. حيث توصلت دراسة كلاً من Rahmwati, 2017; Dang, 2021) إلى وجود تأثير موجب لربحية الشركة على قيمتها. فالشركات ذات الربحية المرتفعة يزيد من طلب المستثمرين على شراء أسهمها، فتعتمد الشركات على الربحية (نسبة معدل العائد على الأصول) لجذب المستثمرين لها،

العلاقة بين توزيعاته الأرباح وقيمة الشركة: الدور المنظم لجودة المراجعة الخارجية "دراسة اختبارية على الشركاء..."

د/ خياء محمد سلام الدين متولي

<p>كلما ارتفعت هذه النسبة زاد طلب المستثمرين على أصول الشركة مما يزيد من قيمتها. في حين أظهرت دراسة (Rohim, et al., 2019) إلى وجود تأثير سالب لمعدل العائد على الأصول على قيمة الشركة ، ويرجع سبب ذلك إلى أن هناك تدخلات في نشر البيانات المالية لمصلحة جهات معينة، مما قد يؤدي إلى عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف الخارجية وبالتالي يعطي إشارة سلبية على قيمة وأداء الشركة. ويقاس معدل العائد على الأصول بنسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول.</p> <p>كما قدمت دراسة (Gbogi and Jehu, 2023) سياسة توزيع الأرباح كمعدل لفحص تأثيرها على العلاقة بين الربحية وقيمة الشركة للبنوك المدرجة في نيجيريا. اعتمدت الدراسة تصميم البحث Ex Facto و استخدمت الدراسة عشر سنوات، من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢١ . يتكون مجتمع الدراسة من ١٥ بنكاً مدرجًا ببورصة نيجيريا، وتم اختيار ١٢ بنكًا.</p> <p>تم استخدام STATA لتحليل البيانات، وكشفت النتائج عن وجود ارتباط مباشري سلبي بين الربحية كما تم التعبير عنها من خلال العائد على الأصول والعادن على حقوق الملكية وقيمة الشركة معبرا عنها بالقيمة السوقية المضافة. عادة على ذلك، تعمل نسبة سياسة توزيع الأرباح الأعلى على تعزيز العلاقة بين الربحية وقيمة الشركة.</p>	٤- الملكية الإدارية
<p>فقد أشارت دراسة (Jensen and Meckling, 1976) أن لهيكل الملكية تأثيراً على مشاكل الوكالة، فأوضحت نتائجها أن الملكية الإدارية المرتفعة تقلل من تكاليف الوكالة مما يزيد من قيمة الشركة. وقد اتفقت مع هذه النتيجة دراسة (Sahrul & Novita, 2020) حيث أوضحت نتائجها وجود تأثير إيجابي للملكية الإدارية على قيمة الشركة. واظهرت دراسة (Kusumawati & Setiawan, 2019) أن الملكية الإدارية لها تأثير إيجابي على قيمة الشركة، فارتفاع نسبه الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة سجعل مصالحهم تتفق مع مصالح باقي المساهمين مما يزيد من قيمة الشركة والعكس في حالة إختلاف هذه النسبة. في حين أظهرت نتائج دراسة (Mukaria et al., 2020) أن الملكية الإدارية لها تأثير سلبي على قيمة الشركة. وعلى النقيض أظهرت نتائج دراسة كلاً من (Putra & Yunita, 2019; Almari, et al., 2021) أن الملكية الإدارية ليس لها تأثير على قيمة الشركة.</p>	٥- الملكية المؤسسية

وبعد الانتهاء من تصميم الدراسة الاختبارية، يقوم الباحث في القسم الرابع بعرض نتائج الدراسة الاختبارية من إحصاءات وصفية ونتائج تحليل الانحدار المتعدد التي تم التوصل إليها تمهيداً لاختبار فرضيات الدراسة الحالية.

العلاقة بين توزيعاته الأرباح وقيمة الشركة: الدور المنظم لجودة المراجعة الخارجية "دراسة اختبارية على الشركاء ...

د/ خياء محمد سلام الدين متولي

القسم الرابع

الإحصاءات الوصفية واختبار فرضيات الدراسة

مقدمة:

يقوم الباحث في هذا القسم بعرض ومناقشة الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، وكذلك مصفوفة الارتباط وذلك تمهيداً لاختبار فروض الدراسة ، لذا سيتناول الباحث ما يلي:

٤. الإحصاءات الوصفية:

يعرض الجدول رقم (٤) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المتضمنة في نموذجي الدراسة الحالية، وهي: متغير توزيعات الأرباح، ومتغير قيمة الشركة، والمتغيرات الضابطة، والمتغيرات المنظمة، وذلك بهدف إظهار الخصائص المميزة لتلك المتغيرات على مستوى شركات عينة الدراسة.

جدول رقم (٤): إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	عدد المشاهدات	المتغيرات
المتغير التالي: قيمة الشركة					
1.2390	1.2379	13.7835	.0926	٤٥٣	(Tobins'Q) توبين كيو
المتغير المستقل: توزيعات الأرباح					
7.1907	1.2762	140	٠.٠٠٠	٤٥٣	نسبة السهم من التوزيعات
المتغيرات الضابطة					
1.8064	20.4816	٢٥.٢٩٠٤	15.7576	٤٥٣	حجم الشركة
.315	.4621	3.6988	.0000	٤٥٣	الرافعة المالية
.1063	.0429	.3414	-.6905	٤٥٣	معدل العائد على الأصول
18.6132	9.8143	89.119	.0000	٤٥٣	المالكية الإدارية
31.5524	50.8019	100.0000	.0000	٤٥٣	المالكية المؤسسية
المتغير المنظم: جودة المراجعة الخارجية					
٠.٤٥٥	٢٩.٦	١	٠	٤٥٣	حجم مكتب المراجعة

وباستقراء الإحصاءات الوصفية الخاصة بمتغير قيمة الشركة، تظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٤) أن نسبة توبيخ كيو تتراوح بين (١٠٩٢٦ ، ١٣٧٨٣٥) بمتوسط يبلغ ١.٢٣٧٩ وانحراف معياري قدره ١.٢٣٩٠ تقريباً. فيما يتعلق بمتغير نصيب السهم من توزيعات الأرباح فإنها تتراوح بين (٠٠٠٩٢٦ ، ٠٠٠٩٢٦) وذلك بمتوسط يبلغ ١.٢٧٦٢ وانحراف معياري قدره ٧.١٩٠٧ تقريباً.

أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة، تظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٤) أن حجم شركات العينة (مقاساً باللوغاريم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة) خلال فترة الدراسة يتراوح ما بين (١٥.٧٥٧٦ ، ٢٥.٢٩٠٤) تقريباً، ومتوسط يبلغ ٢٠.٤٨١٦ تقريباً، وبانحراف معياري قدره ١.٨٠٦٤ تقريباً. وبالنسبة إلى إجمالي الأصول يبلغ ٤٦٢١.٠ علي مستوى شركات العينة خلال فترة الدراسة، مما يعني أن متوسط حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول يبلغ ٥٣٧٩.٠ وتعكس تلك النسبة ميل الشركات للاعتماد بشكل أكبر على حقوق الملكية مقارنة بالديون عند تحديد التشكيلة التي تتكون منها مصادر تمويل استخدامتها. وبالنسبة لمعدل العائد على الأصول فقد تبين أن معدل العائد على الأصول علي مستوى شركات العينة خلال فترة الدراسة يتراوح ما بين (٠.٣٤١٤ ، ٠.٦٩٠٥) وذلك بمتوسط قدره ٠٠٤٢٩ وانحراف معياري ١٠.٦٣ .

وفيما يتعلق بمتغيرات هيكل الملكية والمتضمنة بالجدول رقم (٤)، يلاحظ الباحث أن نسبة الملكية الإدارية علي مستوى شركات العينة خلال فترة الدراسة تتراوح بين (٠.١١٩ ، ٠.٨٩١٩) وذلك بمتوسط يبلغ ٩.٨١٤٣ وانحراف معياري قدره ١٨.٦١٣٢ تقريباً. بما يعني انخفاض الوزن النسبي للمساهمات المباشرة لأعضاء مجلس الإدارة في هيئات ملكية الشركات غير المالية المساهمة المصرية. في حين أن نسبة الملكية المؤسسية علي مستوى شركات العينة خلال فترة الدراسة تتراوح بين (١٠٠٠) وذلك بمتوسط يبلغ ٥٠.٨٠١٩ وانحراف معياري قدره ٣١.٥٥٢٤ تقريباً. بما يعني

ارتفاع الوزن النسبي لمساهمات المستثمرين من المؤسسات في هيكل ملكية الشركات غير المالية المساهمة المصرية.

أما فيما يتعلق بالمتغير المنظم وهو جودة المراجعة الخارجية معبراً عنها بحجم مكتب المراجعة فقد تبين للباحث أن ٣٠٪ من إجمالي مشاهدات العينة خلال فترة الدراسة يتم مراجعتها من جانب مكاتب مراجعة تتبع إلى المكاتب الأربع الكبار.

٢.٤. تحليل الارتباط:

تعد مصفوفة ارتباط بيرسون (person correlation matrix) الأداة الأولية لإكتشاف مشكلة الازدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية. وتظهر مصفوفة ارتباط بيرسون على مستوى شركات عينة الدراسة كما هو موضح بالجدول رقم (٥)، أن الازدواج الخطى لا يمثل مشكلة في الدراسة الحالية، حيث أن كل معاملات الارتباط بين المتغيرات التفسيرية في الدراسة الحالية (قيمة الشركة بممؤشر توبين كيو، ونصيب السهم من توزيعات الأرباح، والمتغيرات الضابطة) أقل من (٠.٨٠)، وقد بلغ أقصى معامل ارتباط (-.636)، وذلك بين متغيري الملكية الإدارية والملكية المؤسسية. ويبيّن الجدول رقم (٥) مصفوفة ارتباط بيرسون.

جدول رقم (٥): مصفوفة الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين متغيرات الدراسة

(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	المتغيرات	م
							1	توبين كيو (Tobins'Q)	١
						1	-.020	توزيعات الأرباح (DPS)	٢
					1	.158***	-.100**	حجم الشركة (Fsize)	٣
				1	.271***	.072	.068	الرافعة المالية (LEV)	٤
			1	-.514***	.118**	.089*	-.076	معدل العائد على الأصول (ROA)	٥
		1	.088*	.434	-.214***	-.018	.007	الملكية الإدارية (MGROWN)	٦
1		-.636***	.002	.160***	.292***	.103**	-.001	الملكية المؤسسية (INSOWN)	٧
1	.068	-.035	.009	.175***	.441***	.074	.035	جودة المراجعة (BIG ₄)	٨

وتظهر نتائج تحليل الارتباط لبيرسون على مستوى شركات عينة الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (٥) عدم معنوية الارتباط بين قيمة الشركة وتوزيعات الأرباح، حيث بلغ معامل الارتباط بين توزيعات الأرباح ومؤشر توبين كيو (-٠٢٠). وهذه أشاره مبدئية إلى عدم وجود تأثير لتوزيعات الأرباح المدفوعة للسهم على قيمة الشركة معتبراً عنها بمؤشر توبين كيو. هذا إلى جانب عدم معنوية الارتباط بين قيمة الشركة وكل من (الرافعة المالية، معدل العائد على الأصول، الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، جودة المراجعة الخارجية)، ووجود ارتباط سالب معنوي بين قيمة الشركة وحجم الشركة.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، تُظهر مصفوفة الارتباط بالجدول رقم (٥) بالنسبة لمتغير حجم الشركة، وجود ارتباط سالب معنوي بين حجم الشركة والملكية الإدارية وارتباط موجب معنوي بين حجم الشركة وكل من (توزيعات الأرباح للسهم، الرافعة المالية، معدل العائد على الأصول، الملكية المؤسسية، جودة المراجعة الخارجية). أما متغير الرافعة المالية يتضح من المصفوفة وجود ارتباط سالب معنوي بين الرافعة المالية ومعدل العائد على الأصول، وارتباط موجب معنوي بين الرافعة المالية وكل من (الملكية المؤسسية، جودة المراجعة الخارجية). بينما لا توجد علاقة معنوية بين الرافعة المالية وكل من (قيمة الشركة، توزيعات الأرباح للسهم، والملكية الإدارية). وفيما يتعلق بمتغير معدل العائد على الأصول تظهر مصفوفة الارتباط الموضحة بالجدول رقم (٥) معنوية الارتباط بين معدل العائد على الأصول والملكية الإدارية، بينما لا يوجد ارتباط معنوي بين معدل العائد على الأصول وكلٍ من (قيمة الشركة، الملكية المؤسسية، جودة المراجعة الخارجية).

وفيما يتعلق بالعلاقة الارتباطية بين متغيري هيكل الملكية تظهر نتائج تحليل الارتباط الموضحة بالجدول رقم (٥) وجود ارتباط سالب معنوي بين الملكية الإدارية والملكية المؤسسية، وعدم معنوية الارتباط بين الملكية الإدارية وكل من (قيمة الشركة، توزيعات الأرباح، جودة المراجعة الخارجية). وأخيراً عدم معنوية الارتباط بين الملكية المؤسسية وجودة المراجعة الخارجية.

٤.٣. اختبار فرضيات البحث

في البداية وقبل التطرق لتحليل نتائج التشغيل الإحصائي لنماذج الإنحدار الخطى المتعدد، لا بد من التحقق من خلو هذه النماذج من المشكلات التي تواجه عادة نماذج تحليل الإنحدار المتعدد وتعوق تحقيق إفتراضاته الأساسية، ومن أهم هذه المشكلات ما يلى:

- مشكلة عدم ثبات التباينات للبواقي (Heteroskedasticity):

تم إجراء اختبار White Test for Heteroskedasticity للتحقق من خلو كافة نماذج الدراسة من مشكلة عدم ثبات تباينات الأخطاء العشوائية (البواقي Residual)، ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج هذا الإختبار، والتي تؤكد عدم تحقق هذا الافتراض لكافة النماذج المستخدمة في إختبار فروضها بإستثناء نموذج تقدير (البواقي) لقيم المتغير التابع (لوجاريتم القيمة السوقية للأسهم المتداولة) (النموذج الثالث والرابع)، أي أن تباينات الأخطاء العشوائية (البواقي Residual) لقيم المتغير التابع في كافة نماذج إختبارات الفروض غير ثابتة، وتتغير بتغير قيم المتغيرات المفسرة، حيث أنه بمقارنة القيمة الاحتمالية لكافة نماذج اختبارات الفروض $(P - Value = P - Value)$ (0.000) بمستوى المعنوية المقبول في العلوم الاجتماعية وهو (0.05) يتبيّن أن $P < 0.05$ ، وهذا يعني رفض الفرض العدم (H_0)، وقبول الفرض البديل (H_1)، والقليل عدم وجود ثبات لتباينات الأخطاء العشوائية (البواقي) بنماذج إختبارات الفروض. وللتغلب على عدم تتحقق هذا الإفتراض [وجود ثبات لتباينات الأخطاء العشوائية (البواقي)], قام الباحث بإستخدام طريقة Robust Standard Error في تحليل الإنحدار من برنامج (STATA 17)، والتي تعالج هذه المشكلة.

جدول رقم (٦)
نتائج اختبار ثبات تباينات الأخطاء العشوائية (البواقي)

اختبار (White)		نماذج الدراسة
مستوى الدلالة (Sig.)	قيمة الإحصاء (Chi-Square)	
.349	29.240	النموذج الأول
.377	44.238	النموذج الثاني
0.000	91.644	النموذج الثالث
0.000	127.486	النموذج الرابع
453 مفردة		حجم العينة (n)

- مشكلة الإزدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية (MultiCollinearity) :

تم حساب قيم معاملات تضخم التباين (Variance Inflation Factor – VIF) لكافة المتغيرات التفسيرية بنموذج الدراسة للتحقق من خلو النموذج من مشكلة الإزدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية، ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج هذه القيم، والتي تأكّد على خلو كافة نماذج الدراسة من هذه المشكلة، حيث جاءت قيم معامل تضخم التباين VIF لكافة المتغيرات التفسيرية المدرجة بكل نماذج الدراسة في الحدود المعقولة عند تشغيله، حيث إن أقصى قيمة لمعاملات تضخم التباين VIF تم الحصول عليها بلغت (2.657) لمتغير (تفاصل جودة المراجعة الخارجية مع توزيعات الأرباح) ويفكّد ذلك على عدم خطورة مشكلة الإزدواج (الارتباط) الخطى بين المتغيرات التفسيرية المتضمنة بكل نماذج الدراسة الأمر الذي يمكن معه تطبيق طريقة المربعات الصغرى لتقدير معاملات (Parameters) معلم (Factors) تلك النموذج وبالتالي المساعدة في دقة تقدير الأثر النسبي للمتغيرات المفسرة على المتغير التابع موضوع الدراسة (قيمة الشركة) (عناني، ٢٠١١).

جدول رقم (٧)

نتائج حساب قيم معاملات تضخم التباين لكافة نماذج اختبارات فروض الدراسة

قيم معاملات تضخم التباين (VIF)				المتغيرات التفسيرية
النموذج الرابع	النموذج الثالث	النموذج الثاني	النموذج الأول	
1.045	1.044	1.045	1.044	DPS
1.557	1.302	1.557	1.302	Fsize
1.697	1.691	1.697	1.691	LEV
1.599	1.593	1.599	1.593	ROA
1.789	1.784	1.789	1.784	MANGOWN
1.841	1.834	1.841	1.834	INSTOWN
2.154		2.154		BIG4
1.866		1.866		BIG4*dps
مقدمة 453				حجم العينة (n)

- مشكلة الإرتباط الذاتي بين الباقي (Autocorrelation):

تم إجراء اختبار دربن واطسون Durbin-Watson للتحقق من صحة افتراض عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الأخطاء العشوائية (الباقي) بكافة نماذج الدراسة، ويوضح الجدول رقم (٨) نتائج هذا الإختبار، والتي تأكّد على عدم صحة هذا الإفتراض، حيث أنّه بمقارنة قيمة معامل اختبار دربن واطسون Durbin-Watson بالقيمة المثلثى وهي القيمة (2)، يتبيّن أن كل القيم بعيدة عنها ، وهذا يعني أن كافة نماذج الدراسة تعانى من مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية (الباقي). وللتغلب على عدم تحقق هذا الإفتراض [الإرتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية (الباقي Residuals)], قام الباحث بإستخدام طريقة Robust Standard Error في تحليل الإنحدار من برنامج STATA 17، والتي تعالج هذه المشكلة .

العلاقة بين توزيعاته الأرباح وقيمة الشركة: الدور المنظم لجودة المراجعة الخارجية "دراسة اختبارية على الشركاء ...

د/ خياء محمد سلام الدين متولي

جدول رقم (٨) نتائج اختبار داربن واطسون لكافة نماذج الدراسة

نماذج الدراسة	قيم (Durbin-Watson)
النموذج الأول	1.270
النموذج الثاني	1.273
النموذج الثالث	.706
النموذج الرابع	.777
حجم العينة (n)	453 مفردة

ويمكن عرض نتائج تحليل الانحدار التي توصل إليها الباحث بشأن نموذجي الدراسة السابق صياغتها في القسم السابق، على النحو التالي:

٤.٣.٤. اختبار الفرضية الأولى

قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار المتعدد بطريقة إدخال (Enter) على مستوى عينة البحث لكل بشأن معادلة انحدار قيمة الشركة (مؤشر توبيان كيو) على توزيعات الأرباح، والمتغيرات الضابطة. تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (٩) معنوية نموذج الانحدار الخطي لقيمة الشركة معبراً عنه بـ (مؤشر توبيان كيو) على مجموعة المتغيرات المفسرة (توزيعات الأرباح، والمتغيرات الضابطة)، وهو ما يستدل عليه من دلالة اختبار (F). كما نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (٩) أن قيمة (R^2) المعدلة لانحدار معدل العائد على الأصول على كل من (توزيعات الأرباح، والمتغيرات الضابطة) تعادل (٠٠٠٧)، وهو ما يعني أن (توزيعات الأرباح، والمتغيرات الضابطة) تفسر ٧٪ تقريباً من التباين في قيمة شركات عينة البحث.

جدول رقم (٩)

نتائج تحليل انحدار قيمة الشركة (Tobin's Q) على توزيعات الأرباح والمتغيرات الضابطة

قيمة الشركة (Tobin's Q)				المتغيرات المقسورة
مغنوية معاملات الانحدار (Sig.)	قيمة (t)	الخطأ المعياري (Std. Error)	معاملات الانحدار (β)	
0.049**	4.307	0.6639	٢.٨٥٩٣	ثابت الانحدار (Constant)
0.440	-0.95	0.0013	-.0012	توزيعات الأرباح (DIVID _{t-1})
0.106	-2.807	0.0317	-.0890	حجم الشركة (FSIZE _{t-1})
0.0410**	4.787	0.0779	.٣٧٣٣	الرافعة المالية (LEV)
0.889	-0.1568	0.7989	-.1253	معدل العائد على الأصول (ROA)
0.909	-0.1282	0.0021	-.0003	الملكية الإدارية (MGROWN)
0.774	0.327	0.0023	0.0008	الملكية المؤسسية (INSOWN)
*** الفروق دالة عند مستوى معنوية ١٪، حيث إن (Sig. < 0.01)				
عدد المشاهدات (N) = 453		قيمة (R ²) المعدلة = 0.007		
دالة اختبار (F) = 0.000***		قيمة (F) المحسوبة = 3.95e+14		

وتنظر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (٩) عدم وجود علاقة دالة احصائيًّا بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة عبرًا عنه بمؤشر توبين كيو. ويتبين للباحث أن تلك النتيجة تدعم فرضية البحث الأولى "لا يوجد أثر لتوزيعات الأرباح على قيمة الشركة". وتتفق تلك النتيجة مع نتائج دراسات سابقة مثل: دراسة (Alfian & Ghazali, 2024), دراسة (Budagaga, 2017; Dang, et al., 2021; Launtu, 2021) التي أشارت إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة، ودراسات (Egbeponu, et al., 2016; Lumapow & Tumiwa, 2017) التي أشارت وجود علاقة سالبة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة. كما تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (٩) وجود علاقة موجبة دالة احصائيًّا عند مستوى معنوية ٥٪ بين الرافعة المالية وقيمة الشركة، كما يتضح للباحث عدم معنوية أثر كل من (حجم الشركة، معدل العائد على الأصول، الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية) على قيمة الشركة.

العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة: الدور المنظم لجودة المراجعة الخارجية "دراسة احتجاجية على الشرط السادس ..."

د/ ضياء محمد سلام الدين متولي

٤.٣.٤. اختبار الفرضية الثانية

تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (١٠) معنوية نموذج الانحدار الخطى لقيمة الشركة معبراً عنها بمؤشر توبين كيو على مجموعة المتغيرات المفسرة، المتغير التفاعل (جودة المراجعة الخارجية * توزيعات الأرباح) والمتغيرات الضابطة، وهو ما يستدل عليه من دلالة اختبار (F). كذلك، تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (١٠) أن قيمة (R^2) المعدلة الخاصة بإنحدار قيمة الشركة على كل من (المتغير التفاعلي، والمتغيرات الضابطة) تعادل (٠.٣١٣٥)، وهو ما يعني أن (المتغير التفاعلي، والمتغيرات الضابطة) فى معادلة الانحدار تفسر ٣١,٧٪ من التباين فى الأداء المالى لشركات عينة البحث.

جدول رقم (١٠)

نتائج تحليل انحدار قيمة الشركة (Tobin's Q) على التفاعل بين (جودة المراجعة الخارجية *توزيعات الأرباح) والمتغيرات الضابطة

قيمة الشركة (Tobin's Q)				المتغيرات المفسرة	
معنوية معاملات الانحدار		معاملات الانحدار (β)	معاملات الانحدار (β)		
مستوى الدلالة (Sig.)	قيمة (t)				
0.000***	4.83	.6266	3.0297	ثابت الانحدار (Constant)	
0.286	1.07	.0016	.00176	توزيعات الأرباح (DIVID _{it})	
0.000***	-3.65	.0291	-1.0619	حجم الشركة (FSIZE _{it})	
0.156	1.42	.3228	.4586	الرافعة المالية (LEV)	
0.464	-0.73	.7628	-.5586	معدل العائد على الأصول (ROA)	
0.713	0.37	.0047	.00176	الملكية الإدارية (MGROWN)	
0.466	0.73	.0030	.0022	الملكية المؤسسية (INSOWN)	
0.000***	-18.67	0.0601	-1.1222	جودة المراجعة (BIG4)	
0.000***	63.39	.0162	1.0253	جودة المراجعة *توزيعات الأرباح	
*** الفروق دالة عند مستوى معنوية ١٪، حيث إن < Sig. > 0.01					
عدد المشاهدات (N) = 453		قيمة (R^2) المعدلة = ٠.٣١٣٥			
دالة اختبار (F) = 863.40		قيمة (F) المحسوبة = 863.40			

كما تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة فى الجدول رقم (١٠) وجود علاقة موجبة دالة احصائياً عند مستوى معنوية ١٪ بين المتغير التفاعلي (جودة المراجعة

*توزيعات الأرباح) وقيمة الشركة معبراً عنه مؤشر توبيخ كيو. وهذا يعني وجود علاقة موجبة معنوية عند 1% بين المتغير التفاعلي (جودة المراجعة *توزيعات الأرباح) وقيمة الشركة معبراً عنها بممؤشر توبيخ كيو. ويتبين للباحث أن تلك النتيجة تدعم فرضية البحث الثانية " يوجد أثر معموي لجودة المراجعة على العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة". وتتفق تلك النتيجة مع ما أشارت إليه دراسات (Bakri et al., 2021; Oroud et al., 2023) حيث أستطاعت جودة المراجعة أن تخفف من العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة. ويمكن تفسير ذلك بأن جودة المراجعة كما تمثلها شركات المراجعة الأربع الكبرى تعمل على تعزيز قيمة الشركة عن طريق خلق فرص للمستثمرين لتوقع أرباحهم المستقبلية، مما يؤدي إلى تقييم أفضل للشركة. وفقاً لنظرية الإشارة، تعمل توزيعات الأرباح كدالة تعكس آفاق الشركة؛ ومن المرجح أن تولد الشركة توزيعات أرباحاً متزايدة بما يتماشى مع ثقة المستثمرين في أدائها المستقبلي. باستخدام نفس المنطق، يمكن النظر إلى الشركة التي خضعت للمراجعة من قبل الشركات الأربع الكبرى على أنها إشارة لتحديد قيمة شركتها (Hussainey, 2009).

كما تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (١٠) وجود علاقة سالبة وذلة احصائية عند مستوى معنوية 1% بين كل من (حجم الشركة، جودة المراجعة) وقيمة الشركة معبراً عنها بممؤشر توبيخ كيو. وعدم معنوية العلاقة بين كل من (الرافعة المالية، معدل العائد على الأصول، ، الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية) على قيمة الشركة.

٤.٤. تحليل حساسية النتائج

في هذا الجزء من البحث يقوم الباحثان بتحليل لحساسية النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل الأساسي السابق عرضه، ويتناول تحليل الحساسية تأثير التغيير في التعبير عن التعريفات الإجرائية لبعض متغيرات البحث. وينصب تحليل حساسية النتائج في الدراسة الحالية على الأداء المالي حيث سيتم إعادة التعبير عن الأداء المالي بمعدل

العائد على حقوق الملكية بدلاً من معدل العائد على الأصول، وبين أثر ذلك على نتائج اختبار فرضيات البحث، وذلك على النحو التالي:

٤.٤.٤. تحليل حساسية نتائج اختبار الفرضية الأولى

قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار المتعدد بطريقة إدخال (Enter) على مستوى عينة البحث ككل بشأن معادلة انحدار قيمة الشركة (معبراً عنها باللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية لعدد الأسهم المتداولة) على توزيعات الأرباح، والمتغيرات الضابطة. تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (١١) معنوية نموذج الانحدار الخطى لقيمة الشركة (معبراً عنها باللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية لعدد الأسهم المتداولة) على مجموعة المتغيرات المفسرة (توزيعات الأرباح، والمتغيرات الضابطة)، وهو ما يستدل عليه من دلالة اختبار (F). كما نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (١١) أن قيمة (R^2) المعدلة لنموذج انحدار قيمة الشركة (معبراً عنها باللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية لعدد الأسهم المتداولة) على كل من توزيعات الأرباح، والمتغيرات الضابطة تعادل (٠.٦٣٣٨)، وهو ما يعني أن المتغيرات المفسرة في معادلة الانحدار (توزيعات الأرباح، والمتغيرات الضابطة) تفسر ٢٠.٧٪ من التباين في اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية لعدد الأسهم المتداولة لشركات عينة الدراسة.

جدول رقم (١١)

نتائج تحليل انحدار قيمة الشركة (لوغاريتmic القيمة السوقية للأسهم المتداولة) على توزيعات الأرباح والمتغيرات الضابطة

قيمة الشركة لوغاريتmic القيمة السوقية للأسهم المتداولة				المتغيرات المفسرة
معنوية معاملات الانحدار		معاملات الانحدار	الخطأ المعياري (Std. Error)	
مستوى الدلالة (Sig.)	قيمة (t)	(β)		
0.321	-0.99	0.8105	-0.8051	ثبات الانحدار (Constant)
0.360	0.92	0.0029	0.0027	توزيعات الأرباح (DIVID _{it})
0.000***	23.86	0.0419	1.0017	حجم الشركة (FSIZE _{it})
0.033**	-2.14	0.4439	-0.9511	الرافعة المالية (LEV)

0.746	-0.32	0.7913	-0.2563	معدل العائد على الأصول (ROA)
0.657	-0.44	0.0047	-0.0021	(MGROWN)
0.205	1.27	0.0027	0.0034	(INSOWN)
*** الفروق دالة عند مستوى معنوية ١٪، حيث إن (Sig. < 0.01)				
** الفروق دالة عند مستوى معنوية ٥٪، حيث إن (Sig. < 0.05)				
عدد المشاهدات (N) = 453		قيمة (R^2) المعدلة = 0.6338		
دالة اختبار (F) = ****, ٠٠٠		قيمة (F) المحسوبة = 142.57		

كما تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (١١) عدم معنوية العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة عبراً عنها بلوغاريتيم القيمة السوقية للأسهم المتداولة. ويتبين للباحث أن تلك النتيجة تتفق مع ما جاء في نتائج التحليل الأساسي والذي أشار إلى عدم معنوية العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة، مما يعني استقرار النتائج وعدم تأثيرها بتغيير التعريف الإجرائي لقيمة الشركة كمتغير تابع. كما تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (١١) وجود علاقة سالبة ودالة عند مستوى معنوية ١٪ بين حجم الشركة وقيمة الشركة، وتتفق تلك النتيجة أيضاً مع ما جاء في التحليل الأساسي. كما توجد علاقة سالبة معنوية عند ٥٪ بين الرافعة المالية وقيمة الشركة وتخالف هذه النتيجة مع ما جاء بالتحليل الأساسي. كما يتضح للباحث عدم معنوية تأثير كل من (معدل العائد على الأصول، الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية) على قيمة الشركة.

٤.٤.٤. تحليل حساسية نتائج اختبار الفرضية الثانية

قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار المتعدد بطريقة إدخال (Enter) على مستوى عينة البحث لكل بشأن معايرة انحدار قيمة الشركة (عبرأ عنها بلوغاريتيم القيمة السوقية للأسهم المتداولة) على كل من المتغير التفاعلي (جودة المراجعة الخارجية)* توزيعات الأرباح والمتغيرات الضابطة. تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (١٢) معنوية نموذج الانحدار الخطى وهو ما يستدل عليه من دالة اختبار (F). كما تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (١٢) أن

العلاقة بين توزيعاته الأرباح وقيمة الشركة: الدور المنظم لجودة المراجعة الخارجية "دراسة اختبارية على الشركاء" ...

د/ خياء محمد سلام الدين متولي

قيمة (R^2) المعدلة الخاصة بانحدار لوغاريتم القيمة السوقية للأسهم المتداولة على كل من المتغير التفاعل (جودة المراجعة الخارجية* توزيعات الأرباح) والمتغيرات الضابطة تعادل (٠.٦٧٤٣)، وهو ما يعني أن المتغير التفاعلي (جودة المراجعة الخارجية* توزيعات الأرباح) والمتغيرات الضابطة تفسر ٦٧.٤٣٪ من التباين في لوغاريتم القيمة السوقية للأسهم المتداولة لشركات عينة البحث.

جدول رقم (١٢)

نتائج تحليل انحدار قيمة الشركة (لوغاريتم القيمة السوقية للأسهم) على التفاعل بين (جودة المراجعة الخارجية *توزيعات الأرباح) والمتغيرات الضابطة

قيمة الشركة لوغاريتم القيمة السوقية للأسهم المتداولة				المتغيرات المقسرة	
معنوية معاملات الانحدار		Std. الخطأ المعياري Error	معاملات الانحدار (β)		
مستوى الدلالة (Sig.)	قيمة (t)				
0.270	-1.10	0.8070	-0.8906	ثابت الانحدار (Constant)	
0.189	1.32	0.0036	0.0047	توزيعات الأرباح (DIVID _{t-1})	
0.000***	24.24	0.0413	1.0013	حجم الشركة (FSIZE _{t-1})	
0.033**	-2.14	0.4138	-0.8855	الرأفة المالية (LEV)	
0.464	-0.73	0.7648	-0.5606	معدل العائد على الأصول (ROA)	
0.892	-0.14	0.0045	-0.0006	الملكية الإدارية (MGROWN)	
0.105	1.62	0.0026	0.0043	الملكية المؤسسية (INSOWN)	
0.001***	-3.30	0.2617	-0.8641	جودة المراجعة (BIG4)	
0.000***	3.70	0.1887	0.6991	جودة المراجعة*توزيعات الأرباح	

*** الفرق دالة عند مستوى معنوية ١٪، حيث إن ($Sig. < 0.01$).
 ** الفرق دالة عند مستوى معنوية ٥٪، حيث إن ($Sig. < 0.05$).
 قيمه (R^2) المعدلة = ٠.٦٧٤٣.
 عدد المشاهدات (N) = 453
 دلالة اختبار (F) = 0.000***
 قيمة (F) المحسوبة = ١١٥٠.٣

كما ظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (١٢) وجود علاقة موجبة دالة احصائيةً عند مستوى معنوية ١٪ بين المتغير التفاعلي (جودة المراجعة الخارجية* توزيعات الأرباح) وقيمة الشركة عبراً عنه بلوغاريتم القيمة السوقية للأسهم المتداولة. ويتبين للباحث أن تلك النتيجة تتفق مع ما جاء في التحليل الأساسي الذي تم عرضه بالجدول رقم (١٠)، وهو ما يعني استقرار النتائج . كما ظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (١٢) وجود علاقة موجبة ودالة عند مستوى معنوية ١٪ بين حجم الشركة وقيمة الشركة عبراً عنها بلوغاريتم

القيمة السوقية للأسهم المتداولة وهذه النتيجة تختلف أيضاً مع ما جاء في التحليل الأساسي على النحو المبين بالجدول رقم (١٠). كما توجد علاقة سالبة معنوية عند مستوى ٥% بين الارتفاع وقيمة الشركة معبراً عنها بلوغاريتم القيمة السوقية للأسهم المتداولة، وتختلف هذه النتيجة أيضاً مع ما جاء في التحليل الأساسي. وعدم معنوية العلاقة بين كل من (معدل العائد على الأصول، الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية) وقيمة الشركة معبراً عنها بلوغاريتم القيمة السوقية للأسهم المتداولة.

بعد الانتهاء من اختبار فرضيات البحث، ومناقشة وتقسير النتائج، يعرض الباحث ملخص لنتائج اختبار الفرضيات بالجدول رقم (١٣)

جدول رقم (١٣)
ملخص نتائج اختبار فروض البحث

النتيجة	نص الفرضية	الفرضيات	
قبول	لا يوجد أثر لتوزيعات الأرباح على قيمة الشركة	الأولى	التحليل الأساسي
قبول	يوجد أثر معنوي لجودة المراجعة على العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة	الثانية	
قبول	لا يوجد أثر لتوزيعات الأرباح على قيمة الشركة	الأولى	تحليل الحساسية
قبول	يوجد أثر معنوي لجودة المراجعة على العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة	الثانية	

القسم الخامس

الخلاصة والنواتج والدراسات المستقبلية

٤.٥. الخلاصة

في ضوء وجود أدلة نظرية وعملية حول تضارب نتائج العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة، جاءت الدراسة الحالية لنقترح متغير منظم (معدل) للعلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة، ألا وهو جودة المراجعة الخارجية.

ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة، اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٩٥ شركة غير مالية مساهمة مصرية (٤٥٣ مشاهدة) ومقيدة بالبورصة، وتنتمي إلى أربعة عشر قطاعاً اقتصادياً غير مالياً في الفترة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠)، كما تناولت

الدراسة استخدام مقاييس واحد لتوزيعات الأرباح وهو: "نصيب السهم من التوزيعات" وذلك من خلال قسمة توزيعات الأرباح في نهاية الفترة على عدد الأسهم المصدرة والمتداولة. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الدراسة الحالية على مقاييس لقيمة الشركة، يتمثل المقاييس الأول والذى تم استخدامه في التحليل الأساسي في مؤشر توبين كيو ويتم تقديره من خلال "قسمة القيمة الدفترية للأصول مطروحاً منها القيمة الدفترية لحقوق الملكية مضافة إليها القيمة السوقية لحقوق الملكية على القيمة الدفترية للأصول"، بينما يتمثل المقاييس الثاني والذى تم استخدامه في تحليل حساسية النتائج في "اللوجاريتم الطبيعي للقيمة السوقية للأصول المتداولة".

٤. نتائج الدراسة

وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، أشارت نتائج التحليل الأساسي إلى عدم معنوية العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة معبراً عنها بمؤشر توبين كيو. كذلك تشير النتائج إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين المتغير التفاعلي " جودة المراجعة الخارجية *توزيعات الأرباح" وقيمة الشركة معبراً عنها بمؤشر توبين كيو بمعنى أن جودة المراجعة الخارجية تعمل كمتغير منظم للعلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة. بينما جاءت نتائج تحليل الحساسية لتدعم النتائج التي تم الحصول عليها في التحليل الأساسي بما يعكس استقرار النتائج المتحصل عليها حول اختبار فرضيات الدراسة.

٥. الدراسات المستقبلية

في ضوء ما توصل إليه البحث الحالى من نتائج، يرى الباحث أن هناك العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لبحوث ودراسات مستقبلية، ويتمثل أهمها فيما يلى:

- دراسة واختبار الدور المعدل لسياسة توزيعات الأرباح على العلاقة بين الإصلاح عن المخاطر وقيمة الشركة.
- دراسة واختبار الدور المعدل لسياسة توزيعات الأرباح على العلاقة بين (السيولة، الربحية، الرفع المالى) وقيمة الشركة.
- دراسة واختبار الأثر التفاعلي لتوزيعات الأرباح والرفع المالى على قيمة الشركة.

العلاقة بين توزيعاته الأرباح وقيمة الشركة: الدور المنظم لجودة المراجعة الخارجية "دراسة اختبارية على الشركاء ...

د/ خياء محمد صالح الدين متولي

- دراسة أثر التخصص الصناعي للمراجع وأتعاب المراجعة على العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة.
- دراسة واختبار أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة
- إجراء دراسة مقارنة عن العلاقة بين بكل من الشركات المساهمة المملوكة للقطاع الخاص والشركات المساهمة المملوكة للقطاع العام.
- دراسة واختبار المتغيرات المعدلة للعلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة في الشركات التي تتبع القطاع المالي المصري.
- دراسة واختبار أثر الصدمات المالية على العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة الشركة

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أبو سالم، سيد سالم محمد. ٢٠١٨. "تأثير قرارات هيكيل رأس المال على أداء شركات المساهمة المصرية: دراسة اختبارية". مجلة الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٢(١): ٣٥٤-٢٤٢.

أحمد، أحمد بخيت محمد. ٢٠٢١. "الملكية الحكومية وقيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مع إشارة إلى صندوق مصر السيادي للثروة". مجلة البحوث المالية والت التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد، ٢٢، (٤)، ٢٣١-٢١١.

إسماعيل، السيدة عبد الفتاح ؛ الحناوي، محمد صالح؛ السيد، خيري محمد. ٢٠١٨. "تأثير هيكيل الملكية علي سياسة التوزيعات للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية". مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية ، قسم إدارة الأعمال ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١، (٢)، ٥٥٥.

البغدادي، رجب محمد عمران أحمد. ٢٠١٣. "القيمة الاقتصادية المضافة كمدخل مقترن لقياس رأس المال الفكري ودوره في تعظيم قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية". رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة السويس.

العلاقة بين توزيعاته الأرباح وقيمة الشركة: الدور المنظم لجودة المراجعة الخارجية "دراسة اختبارية على الشركاء" ...

د/ خيام محمد صالح الدين متولي

الخير، بشير صالح محمد. "دور جودة المراجعة الخارجية في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة والشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٣١٦-١.

الزكي، نرفانا أمين محمد. ٢٠١٥. "قياس أثر التخطيط الضريبي على تعظيم قيمة المنشأة: دراسة ميدانية". مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩(٤)، ١٦١-١٩٤.

الصيرفي، أسماء محمد. ٢٠١٦. "أثر مستوى الإفصاح المحاسبي على المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، (٢)، ١٢٥-١٧٢.

عبدالقادر، بريش؛ عيسى، بدروني. ٢٠١٣. "محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الخاصة الجزائرية". الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة المسيلة ، ٢٥(٢)، ١٢-٢٢.

بريك، دعاء أحمد سعيد فارس. ٢٠٢٠. "دراسة أثر جودة الأرباح المحاسبية وتوزيعات الأرباح على عوائد الأسهم: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية". المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة بور سعيد ، ٤٦٠-٥٦٤، (٣)، ٥٦٠-٥٥٦.

بلال، السيد حسن سالم. ٢٠٢٤. "محددات الملاعنة القيمية للطريقة المباشرة في الإفصاح عن التدفقات النقدية التشغيلية: دليل امبريقي من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ١١٥(١)، ١١٠-١١١.

حسين، هاشم حسن. ٢٠٠٨. "العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، جامعة الاسراء، (١١)، ٢٠٩-٢٣٠.

دادن عبدالوهاب & أ. بديدة حورية. ٢٠١١. "تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة الشركات المدرجة في المؤشر CAC40 (تحليل إحصائي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩)". مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خضر (١٠).

العلاقة بين توزيعاته الأرباح وقيمة الشركة: الدور المنظم لجودة المراجعة الخارجية "دراسة اختبارية على الشركاء" ...

د/ ضياء محمد صلاح الدين متولي

رميلي، سناء محمد رزق. ٢٠١٦. "أثر مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ٢٠(٤)، ٣٣٠-٣٧٤.

زلوم، نضال عمر. ٢٠١٥. "أثر توزيعات الأرباح على القرار الاستثماري في ضوء جودة التقارير المالية". المجلةالأردنية للعلوم الاقتصادية، الجامعة الأردنية ، ١٢(١)، ٣٣-٥٠.

سمرة، نسمة سامي محمد؛ بلال، السيد حسن سالم؛ مرقص، فوزي عبدالباقي فوزي. ٢٠٢٤. "العلاقة بين الاستحقاقات الاختيارية واستمرارية الأرباح المحاسبية: الدور المنظم لجودة المراجعة الخارجية -دراسة إمبريقية على الشركات المساهمة المصرية". مجلة البحث التجاري، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٤٦(١)، ٢٣٢-٢٩٤.

عبدالحليم ، أحمد حامد محمود ، ٢٠١٨. "قياس أثر الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على تكفة رأس المال وقيمة الشركة: أدلة عملية من الشركات المدرجة في المؤشر المصري للمسؤولية ESG". مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة طنطا، ٢(١)، ٣٩٤-٦٣.

عفيفي، هلال عبدالفتاح. ٢٠١٤. "التأثيرات المباشرة والوسيطة بين حوكمة الشركات : جودة الأرباح ، سياسة التوزيعات النقدية: دراسة اختبارية على الشركات المصرية". مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ٣٦(٢)، ٢١٩-٤٠١.

عنانى، محمد عبدالسميع. ٢٠١١. "التحليل القياسي والاحصائى للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام Windows SPSS", الطبعة الثالثة. المؤلف، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

غالي، أشرف أحمد محمد، ٢٠١٨. "قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة: دليل تطبيقى من الشركات المدرجة بالمؤشر المصرى 100 EGX". مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٤(١)، ٢٩٧-٣٤٠.

قرابيل، سناء سليمان محمد. ٢٠١٨. "أثر جودة التقارير المالية على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس، ٩(٣)، ١٦٠-٢١٠.

متولي، ضياء محمد صلاح الدين؛ بلال، السيد حسن سالم. ٢٠٢٤. "العلاقة بين تكاليف الوكالة والأداء المالي: هل هناك تأثير لتعهدات المديونية؟ دراسة اختبارية على الشركات غير

العلاقة بين توزيعاته الأرباح وقيمة الشركة: الدور المنظم لجودة المراجعة الخارجيه "دراسة انتباهية على الشركاء" ...

د/ خياء محمد سلام الدين متولي

المالية المساهمة المصرية". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة
بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ١٥(٢)، ١١٦ - ١٦٥ .

مصطففي، مروان خالد مصطففي. ٢٠١٧. "العوامل المحددة لقرارات توزيع الأرباح في الشركات
المساهمة المصرية". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. ٤٠(٢)، ٤٣٢-٤٠٧ .

نوفل، هند نفاذ صديق الموافي. ٢٠٢٠. "العلاقة بين التقارير القطاعية التشغيلية ومناهج تحديد قيمة
الشركة: دراسة ميدانية". مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ، جامعة بنها
٤٠، ٣٢٠-٢٩٣ .

نويجي، حازم محمود محمد. ٢٠١٧. "أثر خصائص لجنة المراجعة على قيمة الشركة: دراسة
تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة". مجلة التجارة والتمويل، كلية
التجارة ، جامعة طنطا ، ١٣٤، ١٧٢-١٣٤ .

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Agrawal, A. and C. R. Knoeber. 1996. Firm Performance and Mechanisms
to Control Agency Problems between Managers and Shareholders.
Journal of Financial and Quantitive Analysis 31(3):337-397.
- Alfian, C. B., & Ghazali, I. 2024. Influence Capital Structure, Policy
Dividends, Profitability And Tax Avoidance On Intrinsic Firm
Value. *International Journal Of Economics Development Research
(IJEDR)*, 5(1), 429-441.
- Almari, M. O. S., Weshah, S. R. S., Saleh, M. M. A., Aldboush, H. H. H., &
Ali, B. J. 2021. Earnings Management, Ownership Structure And
The Firm Value: An Empirical Analysis. *Journal Of Management
Information And Decision Sciences*, 24(7), 1-14.
- Al-Najjar, B., & Hussainey, K. 2009. The Association Between Dividend
Payout And Outside Directorships, *Journal Of Applied Accounting
Research*, 10(1), 4-19.

- Al-Shubiri, F. N., Al Taleb, G., & Al-Zoued, A., A. 2012. The Relationship Between Ownership Structure And Dividend Policy: An Empirical Investigation. *Revista De Management Comparat International*, 13(4), 644-657.
- Ardillah, K. 2018. "Effect Of Intellectual Capital, Corporate Sustainability Disclosure, And Corporate Governance To The Value Of The Company: Empirical Study On Registered Soe In Indonesia Stock Exchange". *Jurnal Ilmu Manajemen & Ekonomika*, 10(2), 60-67.
- Arouri, M., And Pijourlet, G. 2017. "CSR Performance And The Value Of Cash Holding : International Evidence". *Journal Of Business Ethics*, 140, 263-284.
- Bachmeier, M. (2022). *The effect of dividend policy on stock price volatility: empirical analysis of the S&P 100* (Doctoral dissertation, Technische Hochschule Ingolstadt).
- Bancel, F., And Mittoo, U. R. 2014. "The Gap Between The Theory And Practice Of Corporate Valuation: Survey Of European Experts". *Journal Of Applied Corporate Finance*, 26 (4), 106-117.
- Bakri, M. A. 2021. "Moderating effect of audit quality: The case of dividend and firm value in Malaysian firms". *Cogent Business & Management*, 8(1), 2004807.
- Bhattacharya, S. 1979. "Imperfect Information, Dividend Policy And "The Bird In The Hand" Fallacy. *The Bell Journal Of Economics*, 10(1), 259-270.
- Brearley, R., Healey, J., Sinclair, P. J. N., Goodhart, C., Llewellyn, D. T., & Shu, C. 2001. "Financial Stability And Central Banks". *A Global Perspective (Vol. 3)*. Routledge.

- Budagaga, A. 2017. Dividend Payment And Its Impact On The Value Of Firms Listed On Istanbul Stock Exchange: A Residual Income Approach. *International Journal Of Economics And Financial Issues*, 7(2), 370.
- Charisma, D., Bramasto, A., & Ameswari, O. A. 2021. The Influence Of Return On Assets And Debt To Equity Ratio On Company Value, Almanac. *Jurnal Manajemen Dan Bisnis*, 5(2), 284-296.
- Dagiliene, L. 2013. The Influence Of Corporate Social Reporting To Company'S Value In A Developing Economy. *Procedia Economics And Finance*, 5, 212- 221.
- Dang, H. N., Vu, V. T. T., Ngo, X. T., & Hoang, H. T. V. 2021. Impact Of Dividend Policy On Corporate Value: Experiment In Vietnam . *International Journal Of Finance & Economics*, 26(4), 5815-5825.
- Deshmukh, S. 2003. "Dividend initiations and asymmetric information: A hazard model". *Financial Review*, 38(3), 351–368.
- Egbeonu Oliver, C., Edori Iniviei, S., & Edori Daniel, S. 2016. "Effect Of Dividend Policy On The Value Of Firms (Emperical Study Of Quoted Firms In Nigeria Stock Exchange)". *Research Journal Of Finance And Accounting*, 7(3), 17-24.
- Rikkert, J. G. D. 2014. "The Use Of Business Valuation Methods In Africa , Europe And Australia". *Bachelor'S Thesis, University Of Twente*.
- Fajaria, A. Z., & Isnalita, N. I. D. N. 2018. "The Effect Of Profitability, Liquidity, Leverage, And Firm Growth Of Firm Value With Its Dividend Policy As A Moderating Variable". *International Journal Of Managerial Studies And Research (Ijmsr)*, 6(10), 55-69.

- Fali, I. M., Gbegi, D. O., & Jehu, P. 2023. "Moderating Effect of Dividend Policy on the Relationship Between Profitability and Firm Value of Listed Banks in Nigeria. International." *Journal of Management, Accounting & Economics*, 10(11). DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.10473127>
- Florio, C., And Leoni, G. 2017. "Enterprise Risk Management And Firm Performance: The Italian Case". *The British Accounting Review*, 49 (1), 56-74.
- Gao, X., And Jia, Y. 2016. "Internal Control Over Financial Reporting And The Safeguarding Of Corporate Resources: Evidence From The Value Of Cash Holdings". *Contemporary Accounting Research*, 33 (2) , 783-814.
- Gordon, M., J. 1959. "Dividends, Earning, And Stock Price". *The Review Of Economics And Statistics*, 41(2), 99-105.
- Gujarati, D. N. 2003. "Basic Econometrics", 4th Edition , Mcgraw Hill, New York.
- Hussainey, K. 2009. "The impact of audit quality on earnings predictability". *Managerial Auditing Journal*, 24(4), 340–351. <https://doi.org/10.1108/02686900910948189>
- Hapsoro, D., & Falih, Z. N. 2020. "The Effect Of Firm Size, Profitability, And Liquidity On The Firm Value Moderated By Carbon Emission Disclosure". *Journal Of Accounting And Investment*, 21(2), 240-257.
- Hasanudin, H. 2020. "The Effect Of Ownership Structure And Financial Performance On Firm Value Of Oil And Gas Mining Compaines In Indonesia". *International Journal Of Energy Economics And Policy*, 10(5), 103-109.

- Hirdinis, M. 2019. "Capital Structure And Firm Size On Firm Value Moderated By Profitability". *International Journal Of Economics And Business Administration*, 7(1), 174-191.
- Huguet, D., & Gandía, J. L. 2016. "Audit and earnings management in Spanish SMEs". *BRQ Business Research Quarterly*, 19(3), 171–187.
- Imaduddin, A., Hendrawaty, E., & Hasnawati, S. 2023. "The Effect Of Ownership Structure On Company Value In Non-Financial Issuers", 2016-2020. *Economia & Negocios*, 5(1), 3-18.
- Jensen, M., C., & Meckling, W., H. 1976. "Theory Of The Firm: Managerial Behaviour, Agency Costs And Ownership Structure". *Journal Of Financial Economics*, 3(4), 305-360.
- John, K., & Williams, J. 1985. "Dividends, Dilution, And Taxes: A Signalling Equilibrium". *The Journal Of Finance*, 40(4), 1053-1070.
- Kajola, S., O., Adewumi, A., A., & Oworu, O., O. 2015. "Dividend Pay-Out Policy And Firm Financial Performance: Evidence From Nigerian Listed Non-Financial Firms". *International Journal Of Economics, Commerce And Management*, 3(4), 1-12.
- Kimathi, M., H., Galo, M. N., & Melissa, A. G. 2015. "Effect Of Leverage On Performance Of Non-Financial Firms Listed At The Nairobi Securities Exchange". *Journal Of Finance And Accounting*, 3(5), 135-139.
- Kouki, M., & Guizani, M. 2009. "Ownership Structure And Dividend Policy: Evidence From The Tunisian Stock Market". *European Journal Of Scientific Research*, 25(1), 42-53.
- Kristanto, M. B., & Lasdi, L. 2020. "Determinants Of The Firm Value In Indonesia. Wiga". *Jurnal Penelitian Ilmu Ekonomi*, 11(1), 63-74.

العلاقة بين توزيعاته الأرباح وقيمة الشركة: الدور المنظم لجودة المراجعة الخارجية "دراسة اختبارية على الشركات..."
د/ خياء محمد سلام الدين متولي

- Kusumawati, V. C., Robiyanto, R., & Harijono, H. 2021. "Profitability And Dividend Policy Affects Firm Value In The Infrastructure, Utility And Transportation Sector". *International Journal Of Social Science And Business*, 5(1).
- Launtu, A. 2021. "Impact Of Cash Flow And Dividend Policy On Manufacturing Firm Value. Atestasi". *Jurnal Iimiah Akuntansi*, 4(1), 105-111.
- Lintner, J. 1956. "Distribution Of Incomes Of Corporations Among Dividends, Retained Earning, And Taxes". *The American Economic Review*, 46(2), 96-113.
- Lumapow, L. S., & Tumiwa, R. A. F. 2017. "The Effect Of Dividend Policy, Firm Size And Productivity To The Firm Value". *Research Journal Of Finance And Accounting*, 8(22), 20-24.
- Miko, N. U., & Kamardin, H. 2015." Impact of audit committee and audit quality on preventing earnings management in the pre-and post-Nigerian corporate governance code 2011". *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 172(2015), 651–657.
- Mosavi, S., A., Honarbakhsh, S., & Ghaedi, M. 2013. "Ownership Structure And Dividend Policy: Evidence From The Tehran Stock Market". *African Journal Of Business Management*, 7(25), 2432-2443.
- Mukaria, H. K., Mwangi, M., Ochieng, D. E., & Okira, K. 2020. "Ownership Structure And Firm Value". *African Development Finance Journal*, 4(2), 36-49.
- Naser, K., Nuseibeh, R., & Rashed, W. 2013. "Managers` Perception Of Dividend Policy: Evidence From Compaines Listed On Abu Dhabi Securities Exchange". *Issues In Business Management And Economics*, 1(1),1-12.

- Njoku, O. E., & Lee, Y. (2024). Revisiting the Effect of Dividend Policy on Firm Performance and Value: Empirical Evidence from the Korean Market. *International Journal of Financial Studies*, 12(1), 22.
- Nugraha, R. 2016. "Analysis Of The Influence Of Capital Labour Intensive, Investment, Managerial Ownership, Operating Leverage Through Dividend And Financial Leverage As Intervening Variable On Firm Value In Indonesia Non Financial Sector Companies" .*Jurnal Riset Manajemen Sains Indonesia*, 7(1), 1-21.
- Nurwanti, L., Hendrian, T. P., Nabila, R., & Lestari, H. S. 2022. "Ownership Structure, Board Characteristics, Dan Dividen Policy Pada Perusahaan Manufaktur Yang Terdaftar Di Bei". *Jurnal Ekonomi*, 27(1), 16-33.
- Oroud, Y., Almashaqbeh, M., Almahadin, H., Hashem, A., & Altarawneh, M. 2023. "The effect of audit quality as a moderator on the relationship between financial performance indicators and the stock return". *Decision Science Letters*, 12(2), 191-198.
- Putra, A., P., T., &Yunita, I., 2019. "The Effect Of Ownership Strucutre And Leverage On Firm Value (Case Study At Banking Compaines Listed In Indonesia Exchange (Idx) In 2014-2018)". *Eproceedings Of Management*, 6(2).
- Rahmawati, N., & Amboningtyas, D. 2017. "The Influence Of Profitability And Leverage To Company Values With Dividend Policies As Intervening Variable (In Lq 45 Company Listed In Bei Period Of 2012-2016)". *Journal Of Management*, 3(3).
- Rohim, M., Syamsudin, S. P. W. S., & Satriawi, S. P. W. 2019. "The Effect Of Ownership Strucutre On Firm Value With Profitability As A

- Moderating Variable". *International Summit on Science Technology and Humanity* , 413-427.
- Roy, A. 2015. "Dividend Policy, Ownership Structure And Corporate Governance:An Empirical Analysis Of Indian Firms". *Indian Journal Of Corporate Governance*, 8(1), 1-33.
- Said, S. 2024. Dividend Policy and Firm Performance: A Review of Theories and Empirical Literature. *Open Access Library Journal*, 11(10), 1-9.
- Salju, S., Sapar, S., & Asrianti,A. 2022. "The Influence Of Ownership Structure, Capital Strucutre, Investment Opportunities On Dividend Policy And Company Value". *Jurnal Mantik*, 6(1), 89-101.
- Sheikh, S. 2018." CEO Power , Product Market Competition And Firm Value". *Research In International Business And Finance*, 46 , 373-386.
- Sherif, M., El-Diftar, D., & Shahwan, T. H. (2024). Does Dividend Policy Affect Stock Price Volatility? Evidence from Egypt. *Journal of Alexandria University for Administrative Science*, 61(5), 177-211.
- Yousefinejad, M., A. Ahmad, and Z. Empong. 2017. Value Relevance of Other Comprehensive Income and Its Available- For- Sale Financial Instruments (AFS) and Revaluation Surplus of Property, Plants and Equipment (REV) Components. *Asian Journal of Accounting and Governance* 8: 133-143.
- Zeitun, R., & Al-Kawari, D. 2012. "Government Ownership, Business Risk, Financial Leverage, And Corporate Performance: Evidence From Gcc Countries". *Corporate Ownership & Control*, 9(3), 123-131.

العلاقة بين توزيعاته الأدراهم وقيمة الشركة: الدور المنظم لجودة المراجعة الخارجية "دراسة اختبارية على الشركاء ..."

د/ خياء محمد سلام الدين متولي

ملحق رقم (١) قائمة بأسماء شركات عينة البحث

م	القطاع والشركات	م	القطاع والشركات	م	القطاع والشركات
٣٣	العامة لصناعة الورق - راكنا	٣٤	الغر الداخلية للصلب	٣٥	حديد عز
٣٦	مصر للألومنيوم	٣٧	العامة لمنتجات الخزف والصيني	٣٨	العربية وبولفارا للغزل والنسيج
٣٨	ساد مصر	٣٩	النصر للملابس والمنسوجات	٤٠	جولدن تكس
٤٠	سيدي كرير للبتروكيماويات	٤١	دايس للملابس الجاهزة	٤٢	الأهرام للطباعة والتقليل
٤١	كفر الزيات للبيبات والكيماويات	٤٣	الخدمات الملاحية والبترولية	٤٤	السويدى
٤٢	مصر لإنتاج الأسمدة	٤٥	الشروع الحديثة للطباعة	٤٦	العربية للصناعات الهندسية
٤٣	مصر للاتصالات	٤٧	القناة للتوكيلات الملاحية	٤٨	الكافلات الكهربائية المصرية
٤٤	أسيوط الإسلامية الوطنية للتجارة	٤٨	المصرية لخدمات النقل	٤٩	الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
٤٥	قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ	٤٦	الشرقية للصناعات الغذائية	٤٧	الشرقية الوطنية لأنzen الغذائي
٤٦	مصر للأسوق الحرة	٤٧	السودانى للتجارة	٤٨	الذلت للمسكر
٤٧	أم. أم جروب للصناعة والتجارة	٤٨	دلتا للطباعة والتقليل	٤٩	الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
٤٨	أسيوط الإسلامية الوطنية للتجارة	٤٩	دلتا لخدمات النقل	٥٠	الشرقية لمنتجات الآليات
٤٩	الذلت للمسكر	٥١	غير أوتو (جي بي اوتو)	٥٢	القاهرة للدواجن
٤٩	الذلت للدواجن	٥٢	يونيفيرسال لصناعة مواد التعينة	٥٣	القاهرة للزيوت والصابون
٤٩	المنصوره للدواجن	٥٣	أكتوبر فارما	٥٤	الإسكندرية للأدوية
٤٩	دومتي	٥٤	الإسكندرية لخدمات الطبية	٥٥	جهينة
٤٩	شمال الصعيد للتنمية والإنتاج الزراعي	٥٤	المصرية الدولية للصناعات الدوائية	٥٦	شمال الصعيد للتنمية والإنتاج الزراعي
٤٩	عبور لاند	٥٦	جلكسو سيميثكللين	٥٧	مستشفي النزهة الدولي
٤٩	مجموعة أجواء للصناعات الغذائية	٥٧	سيما الدولية للأدوية والصناعات الكيماوية	٥٨	عبور لاند
٤٩	العدد الأول - يناير ٢٠٢٥	٥٨	مستشفي النزهة الدولي	٥٩	العجمي للتجارة

العلاقة بين توزيعاته الأدراهم وقيمة الشركة: الدور المنظم لجودة المراجعة الخارجيه "دراسة اختبارية على الشركاء ...

د/ خياء محمد سالم الدين متولي

٢٧	مطاحن شرق الدلتا	٦٠	مستشفى كلوباترا	قطاع السياحة والترفيه
٢٨	مطاحن مصر العليا	٦١	مينا فارم للأدوية	الشمس بيراميدز
٢٩	مطاحن مصر الوسطي	٦٣	قطاع التكنولوجيا	جولدن بيراميدز بلازا
٣٠	مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة	٦٢	المصرية للأقمار الصناعية	عبر المحطة للسياحة
٣١	قطاع المواد الأساسية	٦٣	قطاع الإعلام	قطاع الغاز والبترول
٣٢	أسيك للتعدين	٦٣	المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي	الإسكندرية للزيوت المعدنية
	الألومنيوم العربية			